وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص: محاسبة

آليات منح التمويل الاستغلالي من منظور إدارة المخاطر الائتمانية

دراسة حالة بنك البركة وادى سوف فترة 2020 -2022

إعداد الطلبة:
شفاء قعيد
صلاح الدين بلية
مليكة قنوني

إشراف الأستاذ:
_د. محمد الساسي بالنور

نوقشت علنا بتاريخ: 2023/06/08

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
زين يونس	أستاذ محاضر "أ"	حمه لخضر الوادي	رئيسا
محمد الساسي بالنور	أستاذ محاضر "أ"	حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
دريدي بشير	أستاذ محاضر "أ"	حمه لخضر الوادي	مناقشا

الموسم الجامعي: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

ا

لإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

اهدي هذا العمل إلى: من ربياني وكانا لي طريقي إلى أغلى من سكنا التراب والديا رحمة الله عليهما واسكنهما فسيح جناته

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل من عمل معي بكد بغية إتمام هذا العمل إلى كل الأصدقاء والزملاء

إلى كل الأساتذة وخاصة الأستاذ محمد الساسي بالنور

شفاء قعيد

الإهداء

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بجلاله وكماله والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله أجمعين

اللهم اجعل هذا العمل خالصا لوجهك الكريم نافعا لقارئه

اهدي ثمرة جوهرة روحي مسيرتي الدراسية إلى من كللهما الله بالوقار إلى من علماني العطاء دون انتظار إلى قدوتي أبي أمي حفظكما الله وأطال في عمركما

إلى من منحني الله وعلى قلبي بهجة نفسي وضياء عيني إخوتي أشراف، أيمن، رجاء، سلمى، مسعودة رعاهم الله بعينه التي لا تنام

والى اللآلئ المضيئة كتاكيت العائلة

إلى من تقاسم معي هذا العمل وكانتا عونا لي وسندا أختي مسعودة أختي الثانية ورفيقة دراستي شفاء قعيد أنار الله دربكما

إلى من أرشدني بالعلم طريقا متمما لنقل الرسالة داعيا من الله إن يرزقه ما يرجو أستاذي بالنور محمد الساسي

إلى من تذوقت معهم أحلى اللحظات إلى من سأفتقدهم مصلى عائشة أم المؤمنين

الى كل من وسعهم قلبي وذكرياتي

قنوني مليكة

الإهداء

مرت قاطرة البحث بكثير من العوائق ومع ذلك حاولت أن أتخطاها بثبات بفضل الله ومنه.

إلى أمي وإخوتي وأصدقائي فلقد كانوا بمثابة العضد والسند في سبيل استكمال البحث.

ولا ينبغي أن أنسى ممن كان لهم الدور الأكبر في مساندتي ومدني بالمعلومات القيمة

أهدي لكم بحث تخرجي .....

داعيا المولى عز وجل أن يطيل في أعماركم ويرزقكم بالخيرات.

صلاح الدين بلية

شكر وعرفان

الحمد لله كما ينبغي لجلاله وجهه وعظيم قدرته وسلطانه الذي ألهمنا الطموح والصبر وسدد خطانا، الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات والنعم والصلاة على هادي وحبيب البشرية وهاديها، إلى نور الحق المبين نبي الله محمد علية الصلاة والسلام ، نتوجه بخالص الشكر والتقدير إل أستاذنا المشرف الدكتور بالنور محمد الساسي على الدعم الذي قدمه لنا من نصح وإرشاد و توجيه مستمر لإنجاز هذا العمل، وما شكرنا له إلا تأكيدا على العرفان الذي سبقنا به مع كل من تعامل معه إشرافا وتأطيرا في أي نوع من الأعمال العلمية .كما نتوجه بخالص الشكر والاحترام والامتنان إلى كل أساتذة الكلية بصفة عامة .ونخص بالذكر الأستاذ الفاضل الدكتور محمد سالمى الدينوري لتشجيعه

فهرس المحتويات

لعنوان الصفحة

الإهداء.....

الشكر وتقدير.....

ملخص.....

فهرس الجداول.....

فهرس الأشكال.....

تمهيد.....

مقدمة.....أ-ج

الفصل الأول: عموميات حول المصارف الاسلامية 07

المبحث الأول: ماهية المصارف الإسلامية 8

المطلب الأول: مفهوم المصارف السلامية 8

المطلب الثاني: نشأة وتطور المصارف الإسلامية 9

الفرع الأول: نشأة المصارف الإسلامية 9

الفرع الثاني: تطور المصارف الإسلامية 9

المطلب الثالث: أهداف المصارف الإسلامية وخصائصها 11

الفرع الأول: أهداف المصارف الإسلامية 11

الفرع الثاني: خصائص المصارف الإسلامية 12

المبحث الثاني: الأسس العلمية للمصارف الإسلامية 16

المطلب الأول: أسس المصارف الإسلامية 16

المطلب الثاني: الضوابط والمحددات الشرعية للمصرف الاسلامي 17

المطلب الثالث: مصادر الأموال (الإيرادات) للمصارف الإسلامية 18

الفرع الأول: مصادر الأموال الداخلية للمصارف الإسلامية (الموارد الذاتية)..... 18

الفرع الثاني: مصادر الأموال الخارجية للمصارف الإسلامية (الموارد الغير ذاتية)..... 20

خلاصة الفصل..... 23

الفصل الثاني: عموميات حول التمويل وإدارة المخاطر الائتمانية..... 24

المبحث الأول:االإئتمان المصرفي والتمويل في المصارف الإسلامية 25

المطلب الأول: الإئتمان المصرفي.....25

الفرع الأول: مفهوم الإئتمان المصرفي الإسلامي وأنواعه..... 25

الفرع الثاني: العلاقة بين الإئتمان والمخاطر وأسس منحه 27

المطلب الثاني:تعريف التمويل الإسلامي وأهميته 28
الفرع الأول: تعريف التمويل الإسلامي 28
الفرع الثاني: أهمية التمويل الإسلامي 29
المطلب الثالث: التمويل قصير الأجل 30
الفرع الأول: تعريف التمويل قصير الأجل..... 30
الفرع الثاني : صيغ التمويل قصيرة الأجل 31
المبحث الثاني: ماهية إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية..... 35
المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية..... 35
الفرع الأول: تعريف إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية و أسبابها..... 35
الفرع الثاني: أهمية إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية وأنواعها..... 36
المطلب الثاني:قياس المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية وطرق علاجها 36
الفرع الأول :قياس المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية..... 37
الفرع الثاني الطرق العلاجية لادارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية 38
المطلب الثالث: الطرق الكمية التقليدية لتحليل مخاطر الائتمان 41
خلاصة الفصل..... 47
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لبنك البركة..... 48
المبحث الأول: مفهوم بنك البركة..... 49
المطلب الأول: تعريف ونشأة بنك البركة وأهدافه..... 49
الفرع الأول: نشأة وتعريف بنك البركة..... 49
الفرع الثاني: أهداف بنك البركة 50
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي ومبادئ بنك البركة..... 51
الفرع الأول: الهيكل التنظيمي 51
الفرع الثاني: مبادئ بنك البركة 52
المطلب الثالث: آلية التمويل ببنك البركة..... 52
المبحث الثاني: إدارة المخاطر الائتمانية في بنك البركة..... 54
المطلب الأول: المخاطر الائتمانية في صيغة المرابحة وكيفية التحوط منها..... 54
الفرع الأول: تحليل المخاطر الائتمانية 54
الفرع الثاني: كيفية التحوط من المخاطر الائتمانية في صيغة المرابحة..... 55
المطلب الثاني: دراسة بنك البركة لمخاطر الائتمان لاحد العملاء..... 57
الفرع الأول: طلب منح الائتمان في بنك البركة و تحليل مستوى المخاطر الائتمانية..... 57

الفرع الثاني: كتابة تقرير مستوى المخاطر الائتمانية في طلب الائتمان المقدم للبنك 64
خلاصة الفصل 65
خاتمة 66
المراجع 69
قائمة الملاحق 70

الرقم	العنوان	الصفحة
شكل (1) (1)	يوضح أهداف المصارف الاسلامية	11
شكل (1) (2)	يوضح خصائص المصارف الاسلامية	13
شكل (1) (3)	يوضح اسس المصارف الاسلامية	17
شكل (3) (4)	يوضح الهيكل التنظيمي لبنك البركة	55

الرقم	العنوان	الصفحة
جدول (3) (1)	يوضح المخاطر وكيفية التحوط منها	60
جدول (3) (2)	يوضـــح معايير تقييم الجانب النوعي للعميل طالب الائتمان	62
جدول (3) (3)	يوضح المؤشرات المالية	63
جدول (3) (4)	يوضح النسب المالية	67
جدول (3) (5)	يوضح تصنيف مستوى مخاطر العميل	68

مقدمة

شهدت المصارف الإسلامية خلال السنوات الأخيرة تطورا في أدائها نظرا لعملها في ميدان المصرفية كبديل للمصارف التقليدية من أجل توفير فرص كسب الأموال لتوجه للاستثمار أو التمويل في المشاريع الحلال التي تتلائم مع أحكام الشريعة الإسلامية.

المصارف الإسلامية مضبوطة بأحكام ومحددات الشريعة الإسلامية التي تعطيها ميزة فريدة عن باقي المصارف الأخرى

ا لمصارف الإسلامية لابد أن تعطي أهمية أكبيرة فيما يخص مهام إدارة المخاطر التي تتعرض لها المصارف.

إدارة المخاطر تعتبر عنصر أساسي من أجل تحقيق الأهداف المسطرة والمرجوة والمرغوب تحقيقها، يعود السبب في اعتماد هذه المصارف نتيجة لتحريم الربا على غير المصارف التقليدية ، فالمصارف الإسلامية تقوم بالتمويل وفق مجموعة من الصيغ الإسلامية كالمرابحة... وغيرها من جل تنويع أنشطتها على غرار المصارف التقليدية وذلك وفق أسس وضوابط الشريعة الإسلامية وفي سعي إدارة المصارف إلى تحقيق العوائد الممكنة بغية مزاولة عملها ونشاطها كما تتعرض للعديد من المخاطر منها مخاطر الائتمان ولكي تتخطاها أو تقلل منها وهذا للحفاظ على سلامة المصرف كلل .

لم تعد المصارف تهتم باكتشاف المخاطر بقدر ما تهتم بإدارتها، لان مستقبل المصارف ونجاحها أصبح مرهونا بمدى قدرة المصرف على احتواء خاطر التي يتعرض لها، خاصة بعد أزمة الائتمان في سنة 2008.

من اجل ضمان نجاح نظام ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية يجب توفر مجموعة من المقومات التي تتلاءم مع طبيعة عملها.

هنا تتضح أهمية وجود مخاطر التمويل الإسلامية في المصارف الإسلامية وعليه نجاح أي إدارة لمخاطر التمويل لذا المصرف يعتمد على طبيعة النظام المعمول به خاصة أحكام الشريعة الإسلامية.

إشكالية الدراسة

ما مدى تأثير المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية؟

ومن هنا نطرح التساؤلات الفرعية

1_كيف تتم مخاطر التمويل؟

2_ما هي أهم صيغ التمويل التي تعتمدها المصارف الإسلامية؟

3_ما هي أبرز المخاطر التي تعاني منها المصارف الإسلامية؟

3_ما هي إدارة المخاطر الائتمانية في البنك؟

الفرضيات:

فرضيات الدراسة

1) تتمثل أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية مخاطر الائتمان

2) تعتبر صيغ التمويل الإسلامي متعددة ومتنوعة ويمكن تطبيقها في مختلف الآجال في المدى القصير، المتوسط، الطويل الآجل وفق الشريعة الإسلامية.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب ومبررات جعلتنا نختار هذا الموضوع أبرزها:

- ✓ تسليط الضوء على واقع المصارف الإسلامية الخفي وما تعانيه من مخاطر التي تعرقل من أداء نشاطها في ظل سيطرة المصارف التقليدية.
- ✓ معرفة أهمية نشاط المصارف الإسلامية وكذا الإدارة للمخاطر الائتمان.
- ✓ كونه يتعلق بالمصارف وهو بذلك يتماشى مع طبيعة تخصصنا العلمي.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذا الموضوع إلى:

- ✓ معرفة أهم مخاطر التمويل التي تواجهها المصارف الإسلامية.
- ✓ إظهار الدور الأساسي لهذا المصرف.
- ✓ معرفة كيفية الحد من مخاطر التمويل على المستوى المصارف الإسلامية وآليات عملها.

أهمية الدراسة:

هدفت هذه الدراسة علة الوقوف على المخاطر الائتمانية المتعلقة بالتمويلات المخصصة للاستغلال للمؤسسة الاقتصادية.

صعوبات الدراسة:

من خلال فترة إنجازنا للموضوع محل الدراسة فإنه من المعلوم أن تكون هناك جملة من الصعوبات والعوائق المتعارف عليها في البحوث العليمة إذ يمكن حصرها في مشكلة البيانات والمعلومات الغير الكافية واللازمة خاصة الدراسة التطبيقية للبنك الأمر الذي سبب ضعف التغطية العلمية للموضوع.

حدود الدراسة:

في إطار دراستنا لهذا الموضوع رأينا وجوبا له أن تكون حدود زمانية ومكانية، أما الحدود الزمانية فقد تم الاتفاق عليها والاعتماد عليها من خلال الفترة من 10ماي إلى 25ماي فالحدود المكانية تتجلى في دراسة ميدانية لبنك البركة وادي سوف حي الأصنام.

منهج الدراسة:

لدارسة الموضوع واختيار الفرضيات اعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وهو مناسب لعرض أهم التفاصيل حول المصارف الإسلامية في التمويل لإدارة مخاطر التمويل، أما المنهج الوصفي الذي يصف لنا المصارف الإسلامية (تعريف، أهداف، مصادر الأموال، الأسس.... الخ)، أما بالإضافة إلى المنهج التحليلي في تفسير لعرض بعض النتائج للمصارف الإسلامية () كذا أهم المخاطر التي تعاني منها هاته المصارف الإسلامية من سنة إلى أخر بغية تحقيق هدف الدراسة والاهتمام بمختلف جوانب الموضوع.

الدراسات السابقة:

لقد اعتمدنا في بحثنا هذا على ثلاثة دراسات:

دراسة فوزي محيريق بعنوان خصائص ومرتكزات الاقتصاد الإسلامي محاضرات في الأدوات الإسلامية، جامعة الوادي، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تعريف بالمصارف الإسلامية .

دراسة ضيف سعيدة، بعنوان إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، مخبر سياسات التنمية الريفية في المناطق السهبية بالجزائر جامعة الجلفة.

هدفت هذه الدراسة الى تعرف على بعض صيغ التمويل من خلال نظام التمويل الإسلامي، والمتمثلة في المرابحة المضاربة المشاركة، الايجار. السلم وتم التوصل إلى أأن الاعتماد الرئيسي في التمويل ينصب على المصادر الخارجية رغم وجود مصادر داخلية متنوعة وكثيرة يمكنها ان تغطي العجز في التمويل.

دراسة هاجر رزارقي بعنوان إدارة المخاطر الائتمانية ي المصارف الإسلامية دراسة حالة بنك البركة رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف دراسات مالية ومحاسبية معمقة.

هدفت هذه الدراسة إلى إعطاء صورة شاملة عن المخاطر التي يوجهها العمل المصرفي وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على جمع الحقائق والبيانات حول ظاهرة المخاطر. وادارتها في المصارف الإسلامية ومن تم تحليلها.

هيكل الدراسة:

لدراسة الموضوع والإلمام بجوانبه المختلفة فقد تم تقسيم البحث إلى جانبين نظري وتطبيقي يحتوي الجانب التطبيقي على فصلين

الفصل الأول مدخل عام حول المصارف الاسلامية يتضمن مبحثين بحيث تناولنا في المبحث الأول ماهية المصارف الاسلامية إما المبحث الثاني فيتضمن لأسس العلمية للمصارف الاسلامية،

الفصل الثاني يهتم بعموميات حول التمويل وإدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية يتكون من مبحثين المبحث الأول حول التمويل والتمويلات قصيرة الأجل إما المبحث الثاني فقد تم من خلاله التطرق إلى إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية

الفصل الثالث تضمن الدراسة التطبيقية لبنك البركة وتم تقسيمه إلى مبحثين المبحث الأول. فقد خصص لمفهوم بنك البركة والمبحث الثاني تم من خلاله معرفة ادارة المخاطر الائتمانية في البنك.

الفصل الأول: عموميات حول المصارف الاسلامية

تتميز المصارف الإسلامية باختلاف أنشطتها وتباين مبادئها على غرار المصارف التقليدية في عديد النظم والآليات العملية كإحياء الزكاة وتوجيه كل جهد نحو الاستثمار بالحلال مع ربط لتنمية بالاقتصادية بالحياة الاجتماعية من خلال هذا تمارس هذه المصارف مختلف الأنشطة والمهمات المتعلقة بالعمل المصرفي الاسلامي، إذ تختص في البحث عن الموارد للمصرف بغية تشكيل سياسة التوظيف به مع مدى ملائمة تلك الموارد وتنقسم هذه في المصارف الإسلامية إلى موردين الذاتية وغير الذاتية.

على هذا الأساس سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية: (ماهية المصارف الإسلامية) المبحث الأول (المبادئ العلمية للمصارف الإسلامية) المبحث الثاني

المبحث الأول: ماهية المصارف الإسلامية

أصبحت المصارف الاسلامية في ظل متطلبات العصر ضرورة اقتصادية لكل مجتمع يرفض التعامل بالربا، وبذلك تعد منافسا قويا للبنوك التقليدية رغم ما تتميز به من اختلاف في طبيعة العمل، والأسس التي تقوم، وكذا الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها، وللتعرف على هذا النوع المتميز من المؤسسات المصرفية نتطرق إلى مفهوم المصارف الإسلامية (المطلب الأول)، نشأة المصارف الإسلامية وتطورها (المطلب الثاني)، اهداف المصارف الإسلامية وخصائصها (المطلب الثالث)

المطلب الأول: مفهوم المصارف الاسلامية

تختص المصارف الإسلامية بأهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية، وذلك لما لها من الكتاب والباحثون في مجال المصارف الإسلامية في وضع تعريف محدد للمصرف الإسلامي باعتباره مؤسسة من المؤسسات الائتمان، كما إن القوانين المنظمة لها اقتصرت غلى ذكر العمليات التي تجعل من مؤسسة ما مصروفا.

هي عبارة غلى مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها لاستثماري وإدارتها لجميع إعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها[1].

أيضا يقصد بها كل مؤسسة تباشر الإعمال المصرفية على أساس الشريعة الإسلامية وقواعدها الفقهية

اضافة إلى ذلك فالمصارف الإسلامية لا تكون ذات طابع إسلامي في معاملاتها إلا إذا كانت أعمالها كلها ملتزمة بأحكام الشرع والامتناع عن التعامل بالربا لكي تكون إسلامية' فالمصارف الإسلامية هي مؤسسة نقدية مالية تعمل على جدب الموارد النقدية من الإفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد لشريعة الإسلامية وبما يحد الشعوب الأمم[2].

اضافة إلى ذلك فالمصارف الإسلامية مبادئها مستمدة من الشريعة الإسلامية فهي تقوم على أساس عدم التعامل بالفائدة بين المصرف وعملائه، كما نقوم بتوظيف مواردها النقدية من اجل تحقيق أقصى عائد منها وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار الشريعة الإسلامية[3].

---

[1] جهاد همام، **ادارة العمليات المصرفية**، ط1، دار المجد، الأردن ، 2016، ص12.

[2] حنيش احمد، عباسي إبراهيم **دور المصارف الاسلامية في تعبئة الموارد المالية وتمويل التنمية**، مجلة البحة، العدد02 ، 2017، ص130.

[3] عبد السميع المصري، **المصرف الاسلامي**، ط1، دار التضامن. ،1988، ص9.

المطلب الثاني: نشأة وتطور المصارف الإسلامية

الفرع الأول: نشأة المصارف الإسلامية

يعود تاريخ مؤسسات التمويل الإسلامي إلى عام 1940م، عندما انشات في ماليزيا صناديق للادخار التي تعمل بدون فائدة، وفي عام 1950م، بدا التفكير المنهجي المنظم للمعالم البنوك الإسلامية يظهر جليا في حكومة الباكستان من خلال وضع اساليب تلتزم بأحكام التشريع إسلامية، في إطار مؤسسة مصرفية للتمويل بالأساليب الإسلامية[1].

كما تعد المحاولات جادة في العصر الحديث للتخلص من المعاملات المصرفية الربوبية وإقامة مصارف تقوم بالخدمات ولإعمال المصرفية بما يتفق مع الشريعة الإسلامية، بدأت في البروز والظهور مع سنة 1963م، عندما انشات المصارف الادخاري المحلية بإقليم الدقهلية في مصر من خلال الإبهامات العملية والعلمية للخبير في شؤون التمويل لسلامي (احمد عبد العزيز النجار)، حيث كانت بمثابة صناديق ادخارية توفيرية لصغار الفلاحين[2].

كما تما إنشاء مصرف ناصر اجتماعي عام 1971م بالقاهرة وعمل في مجال جمع وصرف الزكاة ولقرض الحسن، ثم كانت محاول مماثل في باكستان، فالمصرف الإسلامي للتنمية بالسعودية عام 1974م، فبيت التمويل الكويتي عام 1977م ثم مصرف فيصل الإسلامي المصري عام 1977م إما في الأردن فقد كانت البداية بالمصرف الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار عام 1978م، فالمصرف العربي الإسلامي الدولي كان عام 1997م[3].

الفرع الثاني: تطور المصارف الإسلامية

ا انتشرت المصارف الإسلامية وازداد عددها بحيث أصبح عددها مائة وتسعين مصروفا في أنحاء العالم من جنوب إفريقيا إلى كازاخستان، تركيا. الدانيمارك، السنغال، اندونيسيا وحتى في أوروبا، أمريكا وهي في تزايد مستمر في جميع إنحاء العالم، كما ظهر الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية عام 1497 هـ الموافق ل 1977م بمكة المكرمة الذي يهدف إلى دعم الروابط بين المصارف الإسلامية وتوثيق أواصر التعاون بينها والتنسيق بين أنشطتها وتأكيد طابعها الإسلامي، واعترفت الدول الإسلامية بالمجتمع وزراء خارجية الدول الإسلامية بالسنغال عام 1978و وضم أكثر من ثلاثين مؤسسة مالية كأعضاء فيه وحاول العلماء التعمق. ففي الفقه الإسلامي الزاخر لإحيائه والدعوة إلى تطبيق القسم المدون منه في الكتب والحث على فتح الاجتهاد ودراسة المستجدات يمكنا الوقوف على مواصلته المصارف الإسلامية' لأن من خلال

---

[1] عبد الرحمان مؤيدي، **المصارف الاسلامية نشأتها وتطورها ومكانتها في الاقتصاد الاسلامي**، مجلة الدراسات الاسلامية، الجزائر، ال عدد05، 2014، ص368.

[2] خالدي خديجة، **البنوك الاسلامية**، جامعة تلمسان، د. س، ص277.

[3] عبد الرزاق رحيم جدي إلهيتي، المصارف **الاسلامية بين النظرية والتطبيق**، ط 1، دار أسامة، عمان ، 1998، ص.174 – 176.

الإحصائية المختصرة التالية والتي أعدتها شركة مكنزي اندكو الأمريكية كالتالي:

- حجم قطاع التمويل الإسلامي بلغ اكسر من 750 مليار دولار.
- أصول المصارف لإسلامية مجتمعة بلغ أكثر من 263 مليار دولار.
- استثمارات المصارف الإسلامية يبلغ 23 سنويا.
- الودائع المصرفية الإسلامية لدى الإسلامية بلغت أكثر من 200 مليار دولار
- يوجد حاليا أكثر من 270 مصرفا إسلاميا في العالم وقد يكون الرقم قد ب مصرفا إسلاميا حسب قول الدكتور محمد عبد الحليم عمر في الأزهر
- يزيد عدد النوافذ الإسلامية للمصارف التجارية التقليدية على 300 نافذة
- ثم إنشاء مؤشرات مالية في البورصة الأمريكية للأسواق المالية الإسلامية عام 1999م مثل مؤشر داو جونز ومؤشر الفايننشال تجمر.
- في منطقة الخليج العربي وحدها تتولى المصارف الإسلامية إدارة مدخرات بقيمة 60 مليار دولار أمريكي

أصدرت 20 دولة حتى الآن قوانين خاصة بتنظيم العمل المصرفي الإسلامي، وهناك دول حولت النظام المصرفي فيها بالكامل إلى نظام مصرفي إسلامي مثل السودان، ماليزيا. وهناك دول أخرى تستعد لذلك حسب ما نشر في بعض مواقع الأنترنت مثل السعودية.[1]

المطلب الثالث: أهداف المصارف الإسلامية وخصائصها

[1] أمال لعمش، **دور الهندسة في تطوير الصناعة المصرفية الاسلامية**، رسالة ماجستير، علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف ،2013 / 2014، ص4.

المطلب الثالث: أهداف المصارف الإسلامية وخصائصها

الفرع الأول: أهداف المصارف الإسلامية

للمصارف الإسلامية جملة من الغايات والأهداف ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي المختلفة والمتنوعة لنجد إن هذه المصارف ما أنشئت إلا لأجل تحقيق هذه الأهداف والمبتغات، إذ يمكن نوجز أهداف المصارف الإسلامية في النقاط التالي

الشكل (1-1): يوضح أهداف المصارف الإسلامية.

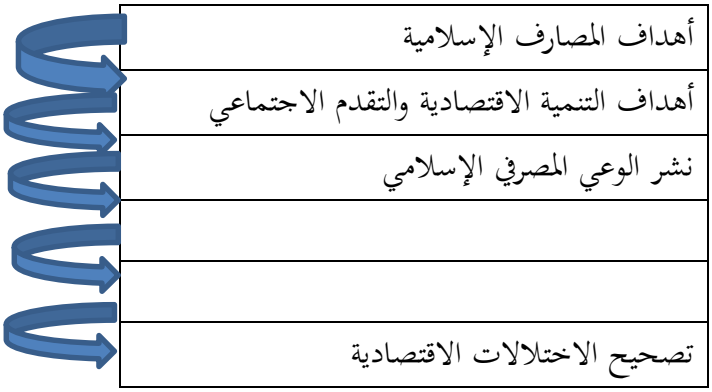

1-أهداف التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي:

إن توظيف الأموال في المشروعات الاستثمارية يساعد على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن الإسلامي. بحيث يسعى المصرف الاسلامي إلى توفير الاحتياجات الأساسية للشعوب الإسلامية في إطار المعايير الشرعية، بالإضافة إلى تحقيق النمو العادل والمتوازن لمختلف القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية ويمكن للمصارف الإسلامية إن تساهم ففي عملية التنمية من خلال ما يلي:

أ- وظيفة المصرف التمويلي الذي يمول رأس المال العامل أو الثابت ثم التخرج بأسلوب المشاركة المتناقصة أو المشاركة المنتهية بالتمليك.

ب_ تمكين المصارف الإسلامية من المشاركة في تحسين المناخ الاستثماري عن طريق إعداد دراسات الجدوى الإسلامية للمشروعات والتعرف على القرض الاستثمارية المتاحة.[1]

1- نشر الوعي المصرفي:

المصارف الإسلامية تقوم بنشر الوعي المصرفي الإسلامي بالنظام الاقتصادي الإسلامي الذي بإمكانه تطوير ثقة المواطنين باعتباره النظام الأمثل للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للدول والشعوب

[1] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **المصارف الاسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية**، ط 5، دار المسيرة، عمان ، 2014، ص46.

الإسلامية وسبلها للخروج من جملة المشاركة والأزمات المالية، الاقتصادية، الاجتماعية التي باتت تعاني منها.

حيث الدراسات الحديثة الصادرة عن صندوق النقد الدولي إلى النظام المصرفي الإسلامي المبني على أساس عدم التعامل بالفائدة يكون أكثر تحملا للهزات أاقتصادية مقارنة مع النظام المصرفي التقليدي المبني على أساس التعامل بالفائدة.

2- أدوات المصرفية الإسلامية:

ذلك عن طريق استحداث الجديد منها بغية حشد المزيد من الموارد ويجاد قنوات جديدة لتوظيفها بشكل يقضي احتياجات الإفراد ويتوافق مع متطلبات العصر، ليتصل بذلك سعي المصارف الإسلامية إلى إنشاء سوق مالية تكون بمثابة الإطار الشامل والمنظم لعمليات حشد الموارد وتوجيهها نحو فرص الاستثمار المجدية اقتصاديا واجتماعيا على مستوى العالم الإسلامي.

3- تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية:

يتم ذلك من خلال قدرة المصارف الإسلامية على توجيه الاستثمارات لعناصر الربط الاقتصادية لهذه الدول مثل تطوير مرافق البنية التحتية ممن طرق النقل البري والبحري والجوي وسائل الاتصال المختلفة

4- **تصحيح الاختلالات الاقتصادية:**

هي تلك الاختلالات الموروثة في النظم الاقتصادية القائمة على نظريات التنمية والتمويل التقليدية وإيجاد التوازن الاقتصادي والاجتماعي القائم على سياسات التوظيف الائتماني والاستثمار المباشر الذي تقدمه المصارف الإسلامية.

5- **تنمية المبادلات التجارية بين الدول:**

يعتبر التبادل التجاري من نتائج التكامل الاقتصادي بين أقاليم العالم الإسلامي، اضافة إلى كون إن التجارة تلعب دورا لزيادة درجة الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين الشعوب[1].

الفرع الثاني: خصائص المصارف الإسلامية

للمصرف الاسلامي خصائص نميزه عن غيره من المصارف الأخرى في المعاملات والخدمات التي تقدم للإفراد ومن أهم هده الخصائص نذكر منها:

[1] فارس مسدود، **التمويل الاسلامي**، د، ط، دار هومة، الجزائر ،2007، ص102.

المصدر: من اعدد الطلبة

1- استبعاد الفوائد الربوية

إن أول ما يميز المصرف الاسلامي عن غيره من المصارف الربوية استبعاد كافة المعاملات غير الشرعية من إعماله' وخاصة نظام الفوائد الربوية الذي يمثل أهم الاختلافات الجلية بين المصارف الإسلامية والتقليدية مبدأ أساسيا من مبادئ المصارف التقليدية، وبذلك ينسجم المصرف الاسلامي مع البيئة للمجتمع الاسلامي، ولا يتناقض معها[1].

2- الاستثمار في المشاريع الحلال:

يعتمد المصرف الاسلامي في توظيف أمواله على الاستثمار المباشر بالمشاركة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وبذلك يخضع نشاطه لضوابط النشاط الاقتصادي وفق المبادئ الإسلامية، ولما كان للمصرف الاسلامي الصفة التنموية والصفة الاستثمارية فانه يوجه إلى مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني فيتحقق بذلك النفع العام للمجتمع والمساهمين ولأصحاب الودائع به[2].

اعتماد المصرف الاسلامي لصيغ المشاركات العادلة التي تقوم على التعاون بين صاحب المال وطالب التمويل في حالتي الربح والخسارة.

تجعل نشاطه مميز كل التمييز عن النظام ألربوي الذي يسعى لتحقيق اعلي سعر فائدة ممكن دون مراعاة لطبيعة المشروعات التي ستوظف فيها إن كانت نافعة للإنسان أم ضارة، في حين تخضع إعمال المصرف الاسلامي لقواعد الإحلال والحرام في الإسلام والتي تستهدف حاجات المجتمع الأساسية والمصالحة العليا، فينشط عملية التنمية بالمجتمع وهو يحاول توظيف كل موارده لتحقيق هذه الغاية وإيجاد فرص عمل لأفراد المجتمع[3].

3- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية

---

[1] ريمون يوسف فرحات، **المصارف الاسلامية**، ط1، منشورات الحلبي، لبنان ، 2004، ص33.

[2] عبد الوهاب غردي، **عوامل زيادة الادخار في الإسلام وأثرها في تفعيل دور المصارف الاسلامية في تحقيق الاستقلال الاقتصادي**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الجزائر، ال عدد03 ، 2010، ص145.

إن للمال وظيفة اجتماعية في الإسلام لذلك كان الاهتمام بالنواحي الاجتماعية أصلا من أصول هذا الدين، وهذا ما يميز المصرف فالمصرف الاسلامي يا اعتباره مؤسسة اقتصادية مالية مصرفية اجتماعية يقوم بتعبئة مدخرات الإفراد واستثمارها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي خدمة لمصالح المجتمع، ومن هذا يكون ارتباط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية لذلك يهتم المصرف الاسلامي بالعائد الاجتماعي إلى جانب العائد الفردي. وجذا أحد المعايير الرئيسية التي تحدد الصلة الوثيقة بين العقيدة، القيم، التنظيم في الإسلام ضمن إطار السياسة التنموية الاقتصادي والاستثمارية التي يقوم بها المصرف الاسلامي بالنشاء بعض المشاريع والمؤسسات الاقتصادية بهدف توفير مناصب جديدة للشغل وتحقيق رفاهية المجتمع إلى جانب تحقيق الربح الاسلامي على التقليدي بالصفة الاجتماعية[1].

4-إحياء نظام الزكاة

لغة: الزكاة أحد أنواع الأموال التي توضع في بيت المال[2] وعليه يمكن تعتبر تعريف الزكاة على النحو التالي: بمعنى النماء[3].

اصطلاحا: هي حق مال واجب لطائفة مخصوصة في زمن مخصوص من المصادر الأساسية للملكية العامة[4].

5-المشاركة في الربح والخسارة

يتميز المصرف الاسلامي بإرساء مبدأ المشاركة في الربح وكذلك الخسارة بين صاحب رأس المال الذي يمثله المصرف وبين طالب التمويل العميل وهذا يمثل المشاركة التامة بين الطرفين. هذا يمثل تجسيد لتعامل رأس المال مع العمل، على عكس المصارف التقليدية التي تضع ثقل الخسارة في حال تحققها على عاتق طالب التمويل، حيث إن هذه المصارف كانت قد حبست إبراحها سلفا عند تقديم قرض التمويل دون إن تنظر إلى نتائج هذا التمويل[5].

في الخير يمكن استخلاص بعض المزايا التي تتميز بها المصارف الإسلامية كالتالي:

-تطبيق إحكام الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المصرفية والاستثمارية واستبعاد الفائدة من

---

[1] رحالي حقيلة، **بوخالفة رفيقة، التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد الى تنمية البشر**، تيبازة، ص7.

[2] احمد بن الأمين العمراني، **اختبارات ابن رشد الحفيد الفقهية في بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، ج1، ط1، دار بن حزم، لبنان،2011، ص38.

[3] دياب عبد الكريم عقل. سناء محمد عثمان بشير، **الإعادة في الزكاة وتطبيقاتها المعاصرة دراسة فقهية مقارنة**، المجلة الاردنية في الدراسات الاسلامية، الأردن، المجلد 04، العدد04 ، 2007، ص100.

[4] محمود حسين الوادي، **حسين محمد سمحان**، مرجع سبق ذكره، ص48.

[5] سمير جوتي، فأظل عبد القادر، **التمويل بصيغة المشاركة في المصارف الاسلامية بين المزايا النظرية والعقبات في التطبيق**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، الجزائر، المجلد 14، العدد02، 2021، ص. ص261,262.

المعاملات[1].

- تطبيق أسلوب الوساطة المالية القائم على المشاركة
- تطبيق القيم والأخلاق الإسلامية في العمل المصرفي.
- تقديم مجموعة من الأنشطة على غرار تقدمها المصارف التقليدية وهي:
- نشاط القرض الحسن
- نشاط صندوق الزكاة
- الأنشطة الثقافية المصرفية
- توجيه كل الجهد نحو الاستثمار بالحلال
- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية
- إحياء نظام الزكاة

[1]نعيم نمر داوود، البنوك **الاسلامية**، ط1، دار البداية، عمان، 2012، ص. ص55 ،56.

المبحث الثاني: الأسس العلمية للمصارف الإسلامية

لكل مؤسسة ناشئة اسس تقوم عليها وتحدد طبيعتها من اجل تحقيق أهداف المصرف

ولهذا ارتأينا تقسيم المبحث إلى (أسس المصارف الإسلامية) المطلب الأول (الضوابط والمحددات الشرعية للمصارف الإسلامية) المطلب الثاني (مصادر الأموال في المصارف الإسلامية) المطلب الثالث

المطلب الأول: أسس المصارف الاسلامية

للمصارف الإسلامية أسس ويمكن حصرها كالتالي

1- **عدم التعامل بالربا أو ما من شانه أن يؤدي إليه:** حيث يشكل هذا الأساس القاعدة الأساسية التي يقوم عليها هذا المصرف إذا أنه وبدون هذا الأساس تصبح المصارف الإسلامية كالمصارف الربوية، والأصل الشرعي الذي قامت عليه هو النصوص الشرعية التي وردت بتحريم الربا وتجدر وتهدد بالوعيد الشديد من يتعامل بالربا ويكفي إن يلعن المولى الحرب على أكل الربا ولعن بغيبه.

2-الصفة التنموية لهذه *المصارف*: تحاول المصارف الإسلامية ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، وذلك عن طريق تدعيم الوعي الادخاري بين المسلمين والقيام بالأنشطة الاجتماعية التي تهدف إلى زيادة التكافل الاجتماعي وإيجاد مجتمع متكافل.

3-القيام بالأنشطة الاستثمارية المباحة: التي تدعم الاقتصاد القومي ودفع خطط التنمية إلى الإمام.

4-تحقيق الهدف الذي يعود بالنفع على جميع الأمة الإسلامية: وهو كسب تفاعل المسلمين في تنمية مجتمعاتهم وذلك من خلال ربط الدوافع الدينية بالأنشطة الاقتصادية مما يؤدي إلى بعث نزعة ذاتية في الفرد المسلم تدعوه إلى تسخير كل ما يملكه ووضعه في خدمة. دينه، وطنه، أمته.[1]

5-توجيه السلوك الاقتصادي للمسلمين وفق التوجيهات الإسلامية في هذا المجال.

[1] محمود عبد الكريم رشدي، **القوى البشرية في المصارف الاسلامية**، ط .1، دار النفائس، الأردن ، 2009، ص208.

الشكل (1-3) يوضح اسس المصارف الإسلامية

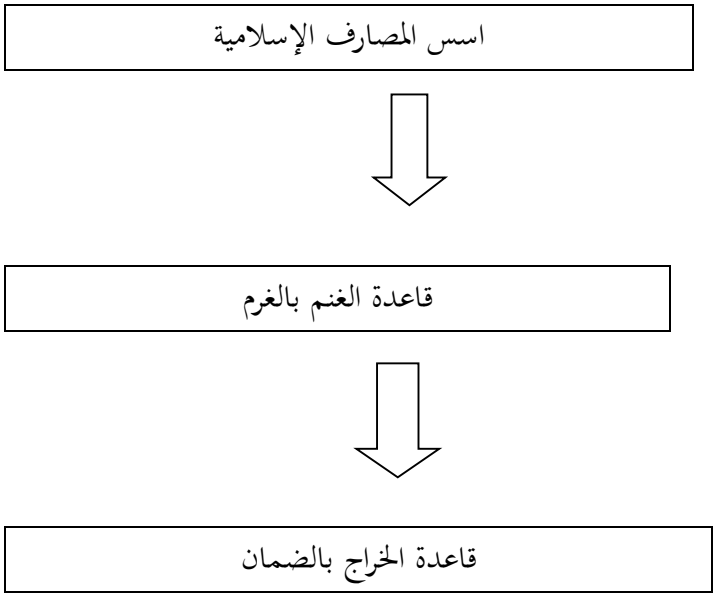

المصدر: من إعداد الطلبة

بحيث يقوم عمل المصارف الإسلامية على قاعدتين أساسيتين:

أولا: قاعدة الغنم بالغرم

يقصد بها الحق في الحصول على النفع أو الكسب (العائد أو الربح) يكون بقدر تحمل المشقة أو التكاليف (المصروفات، الخسائر، المخاطر) ومعنى إن هذا على إن المستثمر إن يتحمل الخسائر إن وقعت تماما. كما يتحمل الارباح التي تكون غير مؤكدة الوقوع وغير معلومة المقدار.

ثانيا: قاعدة الخراج بالضمان

يقصد بها إن من أصل شيء جاز له إن يحصل على ما تولد عنه وهذا يعني إن من اشترى شيئا جاز له إن يحصل على ما تولد عنه من عائد وهذا إنما يعني إن من اشترى شيئا له غلة تم اطلع منه على عيب فرده إلى البائع بخيار العيب كانت غلته السابقة للمشتري، لأنه كان مالكا له وضامنا له، فلو هلك عليه، والضمان المقصود هو ضمان ملك وليس الضمان المحض، إي إن ضمان أصل المال يعطي الحق للضمان في الصول على الارباح المتولدة عنه، بما انه يقع عليه تحمل تبعية الخسارة إن وقعت[1].

لمطلب الثاني: الضوابط والمحددات الشرعية للمصرف الاسلامي

هناك عدة ضوابط ومحددات شرعية للمصرف الاسلامي تتمثل فيما يلي:

1- عدم التعامل بالفائدة أخدا أو عطاء

[1] فوزي محيرك، مرجع سبق ذكره، ص8.

على اعتبار إن الفائدة المصرفية من الربا المحرم شرعا إذا لا تقوم العلاقات بين المصرف الاسلامي والأطراف الأخرى على الإقراض والاقتراض، ولذلك فان تعامل المصرف الاسلامي مع المصارف الربوية في الداخل والخارج يحكمه هذا الضابط الشرعي، وكذلك تعامله مع المدين إذا لا يترتب عليه تقاضي الفوائد في حال تأخر المدين عن السداد.

2- عدم الاستثمار أو التمويل إي سلعة أو مشروع تبيحه الشريعة الإسلامية، فلا استثمار أو تمويل للخمور، الدخان، أو إي محظور شرعي.

3- الالتزام بأهداف النظام الاقتصادي الاسلامي:

- التنمية الاقتصادية الشاملة
- التوازن الاقتصادي
- الضمان الاجتماعي
- الاستقرار الاقتصادي

4- الالتزام بالمبادئ والقيم الاقتصادية في الإسلام:

- الحرية الاقتصادية المقيدة بإحكام الشريعة
- – ترشيد الاستهلاك والإنفاق
- احترام الملكية الخاصة
- ضمان حد الكفاية لكل فرد في المجتمع
- مبدأ لاستخلفا (المال مال الله، والإنسان مستخلف فيه).

المطلب الثالث: مصادر الأموال (الإيرادات) للمصارف الإسلامية

تعتبر موارد المصرف نقطة الانطلاق الأولى نحو سياسة التوظيف به، لذلك لابد من دراسة هذه الموارد حتى يمكن تحديد مدى ملائمة تلك الموارد لصور التوظيف، وتنقسم الأموال في المصارف الإسلامية إلى موردين هما: الموارد الذاتية (الداخلية) والموارد الغير الذاتية (الخارجية).

الفرع الأول: مصادر الأموال الداخلية للمصارف الإسلامية (الموارد الذاتية)

تتكون الموارد الذاتية للمصارف الإسلامية من رأس المال المدفوع، الاحتياطات بأنواعها، الارباح المحتجزة، وفيما يلي سيتم عرض لكل مورد من هذه الموارد:

أ- رأس المال العامل.

يعتبر المال كل ما يمتلك وينتفع به، بحيث يمثل رأس المال المدفوع بالنسبة للمصارف الإسلامية المصدر الأساسي للأموال لبدء النشاط، وهو يعتبر بمثابة تامين لامتصاص الخسائر المتوقعة في جانب

الأصول التي ينشئها المصرف والتي يمكن حدوثها مستقبلا[1].

كما يتكون رأس المال من المبالغ التي دفعها المؤسسون أو أصحاب المصرف لتكوين رأس المال الاسمي للمصرف وهو لا يشكل إلا نسبة ضئيلة من موارد المصرف الاسلامي[2].

يلعب رأس المال دورا تأسيسيا في إنشاء المصرف من خلال توفير جميع المستلزمات الأولية اللازمة للبدا في ممارسة إعماله من مبنى وكوادر إدارية ومصرفية وأثاث وأجهزة ومعدات وأدوات ومطبوعات مختلفة وغيرها كما يقوم رأس المال المدفوع بدور تمويلي في السوق المصرفية لتغطية الاحتياجات التمويلية لعملاء المصرف ويضاف إلى ذلك قيامه بدور حمائي أو وظيفة ضمان تحمها الخسائر المحتملة التي تتعلق بالمساهمين أو العجز الذي قد تتعرض له المصرف ، فيكون أشبه بجهاز امتصاص الخسائر والمخاطر التي تقف في سبيله إذ يقوم باستبعادها لحين حصوله على موارد مالية أخرى لتغطيتها.

يبلغ نسبة ضئيلة من12% إلى 15% من مجموع الأموال التي يستخدمها المصرف في استثماراته، لأن القدر الأكبر من المال يأتي من الاحتياطات بأنواعها المختلف.

رأس المال العامل = الموارد الدائمة –أصول الثابتة.

رأس المال العامل = أصول المتداولة –ديون قصيرة.

ب–الاحتياطات: وهي عبارة عن مجموع الأموال التي يتم تجميعها من إرباح المصرف في شكل احتياطي قانوني أو احتياطات اختيارية بهدف دعم المركز المالي للمصرف والمحافظة على ملائمة وسلامة رأسماله اضافة إلى ثبات قيمة ودائعه' وهي تمثل أرباحا محتجزة من أعوام سابقة وتقتطع من نصيب المساهمين لتدعيم وتقوية المركز المالي للمصرف. وتوجد عدة أنواع من الاحتياطات منها:

* احتياطي قانوني: تمثل المبالغ المجتمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10 %خلال السنة والسنوات السابقة وفقا لقانون المصارف وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين

* احتياطي اختياري: تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة لا تزيد عن 20 خلال% السنة والسنوات السابقة، يستخدم في الأغراض التي يقررها مجلس الإدارة ويحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو إي جزء منه كالأرباح.

*احتياطي خاص: تمثل المبالغ المجتمعة في هذا الحساب مأتم تحويله من الأرباح السنوية لمواجهة ايه التزمتا قد تطرأ على المصرف وهي قابلة للتوزيع على المساهمين.

[1]طاهر حيدر حردان، **الاسلامي**، ط .1، دار وائل، الأردن ، 1998، ص9.

[2]ضياء مجيد، **اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الإسكندرية** ، 2002، ص. ص 276 ، 277.

*احتياطي مخاطر مصرفية عامة: يمثل هذا البند على ذمم البيوع المؤجلة وتمويلات المصرف الممولة من أموال المصرف الذاتية. ج-الأرباح المحتجزة (غير الموزعة)

هي عبارة عن الأرباح التي يتم احتجازها داخليا لإعادة استخدامها بعد ذلك لدعم المركز المالي للمصرف واحتفاظ المصرف الاسلامي ببعض الارباح التي لا تتعارض مع إحكام الشريعة الإسلامية باعتباره يعمل مضاربا بأموال المودعين، ومن ثم تجنب جزء معينا من الأرباح لمواجهة ما قد يطرأ على المصرف من ظروف غير عادية.

الفرع الثاني: مصادر الأموال الخارجية للمصارف الإسلامية (الموارد الغير ذاتية)

تتكون من أموال الودائع بأنواعها المختلفة ودائع (جارية، ادخار، استثمار) وتمثل موردا هاما من موارد التمويل في المصارف الإسلامية شانها المصارف التجارية إلا إن هيكلها في المصارف الإسلامية يختلف في المصارف التجارية حيث تمثل الودائع الجارية نسبة لا تتجاوز 15% من مجموع الودائع الكلية لدى المصرف الاسلامي وفيما يلي لمحة موجزة عن كل هده الموارد الخارجية.

أ-الودائع الجارية أو الحسابات الجارية:

تمثل الأموال التي تودع في الحسابات الجارية ودائع تحت الطلب وهي ودائع يحق للعميل المودع إن يطلبها في أي وقت، سواء نقدا أو عن طريق استعمال الشيكات أو أمر التحويلات المصرفية لعملاء آخرين[1].

ب-**الودائع الادخارية:**

هي تمثل الموال التي يحتفظ بها الإفراد احتياطا للمستقبل وعادة ما تكون حسابات متوسطة وطويلة الأجل، ويعطي المصرف الاسلامي أهمية خاصة للحسابات الادخارية، بهدف نشر وتعميق السلوك الادخاري بين إفراد المجتمع[2].

ج-**الودائع الاستثمارية:**

تمثل الودائع الاستثمارية الأموال التي ترد إلى المصرف الاسلامي بفرض المساهمة في النشاط الاستثماري له، وتنقسم الحسابات الاستثمارية إلى نوعين: [3]

***الحسابات الاستثمارية المشتركة (غير) المخصصة.**

---

[1] عائد فضل، **المصارف الاسلامية دراسة علمية فقهية للممارسات العلمية**، ط2، الدار الجامعية، بيروت ، 2007، ص113.

[2] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الاسلامية**، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة ،2004، ص121.

[3]عادل عبد الفضيل عبيد، **نظرية الخسارة في المصارف الاسلامية**، د.ت، دار التعليم الجامعي جامعة الأزهر، الإسكندرية، مصر،2014،ص ص177,176.

هي التي يهدف أصحابها إلى المشاركة في العمليات الاستثمارية التي يقوم بها المصرف الاسلامي وذلك للحصول على عائد عليها، ويقوم المصرف كنائب ووكيل عن المودعين باستثمارها في الأوجه المناسبة دون تدخل من المودعين بعد أخد الموافقة المسبقة منهم، إذا الودائع عندما تكون على أساس القرض فاء نها تكون مضمونة لرأس المال ولا عائد لها وهذا هو معنى القرض في الفقه الاسلامي. بحيث يمكن حصرها فيما يلي:[1]

1- حسابات التوفير: وتشارك الاستثمار 50% وفيها يمنح المشاركون جوائز من باب التبرع فهي ليست من أموال المودعين نفسهم، وغالبا ما تكون هده الجوائز رحلات حج، عمرة، وهذه الحسابات يقصد بها تشجيع صغار المدخرين على المشاركة في عمليات الاستثمار عن طريق السماح بالإيداع عن طريق السحب المقيد جزئيا.

2- حسابات الإشعار: وتساهم في الاستثمار بنسبة 70 % وهذا لا يجوز لصاحب الحساب تحت إن يسحب رصيده إلا بعد إن يقدم إشعار خطيا قبل مدة الإشعار المحدد من المصرف البالغة 90 يوما، والحد الأدنى من الوديعة المشاركة في هذا النوع من الحسابات تقررها إدارة المصرف.

3- حسابات الأجل: وهي الحسابات التي تكون بها الوديعة مربوطة بأجل ويشترط في الحساب توافر عاملين لكي تصبح وديعة استثمارية بالمعنى المتعارف عليه وهما:

أ- عنصر الزمن ويعني اشتراط إن تبقى الوديعة الاستثمارية لفترة لا تقل لمبلغ من ستة شهور كاملة.

ب-عنصرا لمبلغ: وهو اشتراط إلا يقل إن تبقى الوديعة الاستثمارية عن مبلغ معين لكل عملة من العملات المكونة للسيولة النقدية داخل المصرف الاسلامي.

وبتوفر هذين الشرطين يتاح للمصرف الاسلامي إمكانية التحكم في السيولة النقدية. وكذلك العمل على ثبات حجم الاستثمارات واستقرارها بالنسبة له، ويشارك المبلغ المودع بالأرباح ويساهم في الاستثمار بنسبة 90 %، وهنا لا يجوز للمودع سحب إي مبلغ من أصل الوديعة إلا بعد انتهاء الأجل.

***-الحسابات الاستثمارية المخصصة:** هي الحسابات التي يقوم أصحابها بإيداعها في المصرف الاسلامي بغرض استثمارها في مشاريع محددة بناء على رغبتهم الخاصة مثل: الاستثمار في مجال الإسكان؟ صناعة الدواء، مشروعات إنتاجية، خدمية وغيرها[2].

د-**مصادر أخرى:** هناك مواد أخرى تتاح لدى المصارف الإسلامية مثل القروض الحسنة المساهمين، والتامين المودع من قبل العملاء كغطاء اعتماد مستندي أو غطاء خطاب الضمان وقيمة تأسيس الخزائن الحديدية المؤجرة، تعد المصادر الداخلية للأموال في المصارف الإسلامية مصادر طويلة الأجل

[1] احمد صبحي العبادي، **ضمان الودائع في البنوك الاسلامية، المؤتمر الدولي الأول للمالية الاسلامية**، جامعة الأردنية، الأردن ، 2013، ص. ص 7. 8 .

[2] عماد غازي، **دور المصارف الاسلامية في تدعيم السوق المالي**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص37.

وذلك في حالة ماذا كانت نسبته بالمقارنة للمصادر الخارجية كبيرة، حيث يمكن استثمارها في المشروعات طويلة الأجل ما إذا كانت تمثل نسبة ضئيلة فلا يمكن استثمارها.[1]

[1]محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص293.

خلاصة الفصل

تعتبر المصارف الإسلامية مؤسسات مالية مصرفية تقوم على أسس ومحددات تتوافق مع الشريعة الإسلامية، بغية تحقيق مجموعة من الأهداف مثلا (نشر الوعي المصرفي الاسلامي. تحقيق التنمية الاقتصادية)، كما تقوم المصارف الإسلامية بتلقي الأموال من مختلف المتعاملين من اجل أداء أنشطتها التي يتلاءم مع الشريعة الإسلامية.

إن ما يميز المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف الربوية استبعاد كافة المعاملات غير الشرعية من إعماله، وخاصة نظام الفوائد الربوية الذي يمثل أهم الاختلافات الجلية بين المصارف الإسلامية والتقليدية، تقوم على قاعدة الغنم بالغرم والخراج بالضمان.

الفصل الثاني: عموميات حول التمويل وإدارة المخاطر الائتمانية

إن إدارة مخـاطر الائتمانيـة في المصـارف الاسـلامية تعتـبر عنصـر مهمـا وأساسـي نظـرا لان مـن بـين مهـام المصـارف الاسـلامية هـو إدارة مخـاطر التمويـل الاسـلامي مـن اجـل تـوفير الفـرص الملائمـة بغيـة تحقيـق أنشطة، والتي تسعى إلى تدبر والحرص على إدارة المخاطر المتعلقة بالتمويل الاسلامي.

المبحث الأول: الائتمان المصرفي والتمويل في المصارف الإسلامية

يمنح المصرف عملية تمويل لمواجهة احتياجاته التمويلية، أي تلبية المصرف الاسلامي لطالب المال إما للعمل فيه أو لاستعماله بصورة معينة وسنتطرق في هذا المبحث إلى أهم ما جاء فيه: الائتمان المصرفي (المطلب الاول)، تعريف التمويل الإسلامي واهميته (المطلب الثاني) التمويل قصير الأجل (المطلب الثالث)

المطلب الأول: الائتمان المصرفي

نتناول في هذا المطلب أهم ما جاء فيه كما يلي:

الفرع الأول: مفهوم الائتمان المصرفي الاسلامي وأنواعه

أولا: تعريف الائتمان

الائتمان في اللغة: من أصل ائتمن، بمعنى امن[1]

اصطلاحا بمعنى: _مبادلة مال حاضر بمال مؤجل[2].

يقصد به إمكانية على الاقتراض على شراء السلع مقابل الوعد بالدفع في المستقبل.

إسداء المال في صور مختلفة ممن يملكه إلى من يحسن التصرف فيه أو يحتاج إلى بعض منه[3].

الائتمان المصرفي هو الثقة التي يوليها المصرف الاسلامي لعميله في إعطاء مبلغ معين أو سلعة محددة لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة معينة على أن يتم سداد قيمته وفقا لشروط المبرمة سابقا.

- يتضمن الائتمان العناصر التالية:

*منح الائتمان: ممول (الدائم).

*المؤتمن: الشخص الموثوق فيه.

*قيمة الائتمان: السلعة والخدمات والنقود.

*فترة الائتمان: وهي الفترة التي يمنحها منح الائتمان للمؤتمن لقضاء قيمة الائتمان.[4]

ثانيا: أنواع الائتمان المصرف الاسلامي

---

[1] عبد الله العلايلي ابن منظور، لسان العرب المحيط، بيروت ،1988، ص86.

[2] سعد ابن حمدان الحاني، **الائتمان في الاقتصاد الاسلامي**، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية جامعة أم القرى، السعودية ،1998، ص6.

[3] عبد الستار أبو غدة، بحوث **في المعاملات الأساليب المصرفية الاسلامية**، ج3، دار عكاظ، جدة، ط1، 2002، ص8.

1 محمد ابن عبد الله الشباني، **البيوع الائتمانية بين الحل والحرمة، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية** ،2003، ص30.

يمكن تصنيف أنواع الائتمان على النحو التالي:

1 –تصنيف الائتمان وفقا لشخصية ملتقي الائتمان

-الائتمان الخاص: وهو الذي يكون فيه ملتقي الائتمان فردا طبيعيا أو معنويا.

-الائتمان العام: وهو الذي يكون فيه ملتقي الائتمان دولة أو أحد أجهزتها.

2–تصنيف الائتمان وفقا لمدة التمويل

-تمويل قصير الأجل: وهو الائتمان الذي تمنحه المصارف الاسلامية لعملائها من خلال صيغ التمويل قصيرة الأجل والتي لا تتعدى السنة، ويأخذ في العادة ثلاثة أشكال: *تمويل رأس المال العامل، التمويل الموسمي، التمويل المرحلي.*

-تمويل طويل الأجل: وهو الائتمان الذي تمنحه المصارف الاسلامية لعملائها من خلال صيغ التمويل طويلة الأجل، والي تزيد مدته عن 5سنوات وهو يستخدم لتمويل المشاريع الاستثمارية جديدة، أو عملية التوسعة، أو الإحلال، كتمويل الأصول الثابتة.

3–تصنيف الائتمان حسب الغرض المستخدم

-الائتمان الإنتاجي: هو الذي يستخدم لتمويل الإنفاق الاستثماري للعميل.

-الائتمان التجاري: هو الذي يستخدم لتمويل الإنفاق الجاري للعميل.

-الائتمان الاستهلاكي: هو الذي يستخدم لتمويل الاحتياجات الاستهلاكية للعميل من السلع المعمرة.

4–تصنيف الائتمان من حيث الضمان

-الائتمان بضمان شخصي: وهو التمويل الذي تقدمه المصارف الاسلامية دون عملائها دون أن تأخذ ضمانات عينية معتمدة في ذلك في سمعة العميل.

-الائتمان بضمان عيني: تتعدد أنواع هذا الائتمان وفقا لنوع الضمان.

5–تصنيف الائتمان وفق لمحل الائتمان

-الائتمان النقدي: هو الذي يكون فيه محل الائتمان نقدا.

-الائتمان التجاري: هو الذي تكون فيه محل الائتمان سلعا وخدمات.

6–تصنيف الائتمان وفق نطاق الجغرافي

-الائتمان المحلي: هو الذي يكون داخل الدولة ولا يمتد خارجها.

-الائتمان الدولي: هو الذي يكون خارج الدولة.

الفرع الثاني: العلاقة بين الائتمان والمخاطر وأسس منحه.

أولا: العلاقة بين الائتمان والمخاطر

إن الائتمان والمخاطر مصطلحان متلازمان مرتبطان بالمستقبل، فالائتمان المصرفي يرتبط بالتحقيق إرادات مستقبلية، الأمر الذي يتضمن تعرض المصرف لمخاطرة عدم القدرة على استرداد مستحقاته وعليه فان المصارف الاسلامية لا يمكنها أن تلغي المخاطر بصفة كلية وإنما تقوم بالبحث عن اساليب تساعدها في تقليل حدوث المخاطر وذلك من خلال وجود وحدة بحث داخل المصرف تتولى مهمة إدارة المخاطر بصفة عامة والائتمانية بصفة خاصة وباعتبار مخاطر الائتمان هي أهم المخاطر تتعرض لها المصارف الاسلامية.

ثانيا: اسس منح الائتمان المصرف الاسلامي

يستند الائتمان المصرفي لمجموعة من قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها هي

1- توفير الأمان لأموال المصرف

يسعى المصرف لتحقيق الأمان للمتعاملين معه وذلك من خلال توظيف أموالهم في مشاريع ذات عائد مجزي عن حجم المخاطر التي يريدون تحملها، يحتاج المصرف لشعوره باطمئنان إلى أن العميل سوف يتمكن من سداد قيمة الائتمان في الوقت المتفق عليه.

2- تحقيق الربح

المقصود من هذا هو قدرة المصرف على تحقيق أكبر ربح على تحقيق يجعل الفارق بين الإرادات والتكاليف أكبر أحد ممكن.

3- السيولة: أي احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة توفر قدرا كافيا من الأموال الجارية لديه.[1]

المطلب الثاني: تعريف التمويل الإسلامي وأهميته

قد تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول: تعريف التمويل الإسلامي

تكتسي عملية التمويل الإسلامي أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية، نظرا لدورها الفعال في ضمان مصادر تمويلية مختلفة، ومعاملات أكثر ضمان وأقل خطورة سواء للدول أو الأفراد أو المؤسسات المصرفية، إذ في ظل هذه الأهمية اختلف الباحثون في مجال الصيرفة الإسلامية في تحديد تعريف ضابط للتمويل الإسلامي باعتباره أحد الطرق التمويلية لميزانيات الدول، وأحد أعمدة الأنظمة المصرفية بشكل عام ويمكن استعراض بعض التعاريف التالية:

[1] عادل من عبد الرحمان ابن احمد بقري، **مخاطر صيغ التمويل التجارية الاسلامية في البنوك السعودية**، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والدارسات الاسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية ،2005، ص69

التمويل الإسلامي هو التمويل الذي يقوم على أساس العدالة والمشاركة في المخاطرة والربح، فإن المبررات التي يقدم على أساسها طلب التمويل تقوم كلها بدور هام في تخصيص المورد لإسلامي يوزع المخاطرة على عنصرين هما "العمل ورأس المال "وأيضا التمويل الإسلامية يلغي المخاطرة، وإنما يوزعها طبقا للمعيار العدالة في الاسلام فالربح مرتبط بالمخاطرة[1].

التمويل الإسلامي هو كل توفير أو تدبير للموارد المالية الخاضعة لتوجيهات الشريعة الاسلامية.

بشكل عام: التمويل الإسلامي هو العلم الذي يدرس مصادر الحصول على الأموال وتوظيفها واستخدامها واستثمارها بقصد تحقيق عوائد أو التبرع بما يحقق منافع الفرد والمجتمع وعمارة الأرض، في إطار الشريعة الإسلامية وقواعدها ومقاصده[2].

الفرع الثاني: أهمية التمويل الإسلامي

تنبع أهمية التمويل الإسلامي في مدى حاجة الأفراد إليه، ودوره في تحقيق حاجيات الفرد والجماعة، فكلما اتسع نطاق التعامل به وكثر اللجوء إليه وصار استعماله من قبل الفرد والجماعة لتلبية حاجة عامة وخاصة، كلما دل ذلك على عمقا لمصلحة فيه، لنجد أهمية يبرز من خلال الأطراف التالي:[3]

1. بالنسبة للعملاء

التمويل مصدرا لسد الفجوات التمويلية والتي يحتاج العملاء لها حسب نوع التمويل من حيث الزمن وطريقة التمويل بحيث:

- التمويل قصير الأجل يستخدم لسد الفجوات التمويلية التي يحتاج لها العملاء لفترات محددة بدلا عن الالتجاء إلى زيادة رؤوس لأموالهم وإدخال شركاء جدد معهم
- التمويل متوسط الأجل وذلك لتمويل شبه الأصول الثابتة
- التمويل طويل الأجل وذلك لتمويل اقتناء الأصول الثابتة من الآلات والمعدات أو إنشاء البنية التحتية للمشروعات

2.بالنسبة للمصرف الإسلامي

يعتبر التمويل المصدر الرئيسي لتحقيق إيرادات للمصرف من خلال العوائد المحصلة لمقابلة المصروفات، وتحقيق فوائض لتعظيم الأرباح التي يتم توزيعها على المودعين وعلى المساهمين أصحاب رأس مال المصرف.

---

[1] إبراهيم متولي حسن المغربي، **الآثار الاقتصادية لتمويل المخاطر بالعجز**، ط 1، دار الفكر الجامعي ، 2010، ص22.

[2] عبد الرحمان عبد القادر، **فعالية نظام التمويل الاسلامي في مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية**، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016، ص68.

[3] محمود المكاوي، **اسس التمويل المصرفي الاسلامي بين المخاطرة والسيطرة**، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة ،2009، ص ص 74-75.

3.بالنسبة للاقتصاد القومي

يساهم التمويل في مقابلة الاحتياجات الحقيقية لمختلف نواحي النشاط الاقتصادي وبما يعمل على دفع عاجلة التنمية وسياسة الدولة ويساهم في خلق فرص عمل لحل مشكلة البطلة وزيادة معدل النمو للدخل القومي.

ثالثا: عوائد التمويل في المصارف الإسلامية

تضمن المصارف التقليدية عند تمويل للإفراد والمؤسسات عائد يتمثل بفائدة القروض الممنوحة، أما عوائد التمويل في المصارف الإسلامية لا يتمثل في الفائدة لأنها لا تتعامل به، وإنما تتحصل على عوائد يمكن تقسميها كما يلي:

1-**الربح**: ويمثل الفرق بين الإيرادات الكلية والتكاليف الكلية والإيرادات الكلية عبارة عن ثمن السلع المباعة، أما التكاليف الكلية فهي النفقات الظاهرة.

2-**الأجر**: هو مقدار معلوم في مقابل منفعة معلومة محددة بمدة معينة معلومة أو بعمل موصوف محدد.

4- **الجعل**: هو أن يجعل الرجل للرجل جعلا على عمل يعمله إن أكمل العمل وان لم يكمله فلن يكن له. شيء وذهب عناؤه باطلا.[1]

المطلب الثالث: التمويل قصيرة الأجل

يعتمد بقاء أي نظام مالي أو مصرفي على مدى مقدرته على إيجاد أدوات ومنتجات تجعله قادرا على التجديد والتأقلم مع الحاجات والمتطلبات الجديدة التي تفرضها الظروف الاقتصادية والاجتماعية وكذا السياسية ولقد استطاعت الصيرفة الاسلامية أن توفر أدوات تمويلية مختلفة تقوم على اسس وإحكام الشريعة الاسلامية وتناسب كل الأنشطة التمويلية والاستثمارية وتم تقسمه إلى فروع.

الفرع الأول: تعريف التمويل قصير الأجل

هو التمويل الذي لأتزيد مدته عن سنة كأقصى حد له يتم بغرض تمويل النشاط الجاري للعملاء سواء كان تجاريا، صناعيا، زراعيا، خدميا. ويعمل عل تمويل احتياجات دورة رأس المال العامل سواء من خلال تمويل شراء الخدمات، تمويل فترات التخزين، فترات البيع ؤ ن التمويل يسدد أساسا خلال عام من المنح ويمكن تمديدها أو زيادتها إذا ثبت كفاءة إدارة المشروع[2].

[1] فوسفات على وعبد الرحمان عبد القادر، **التمويل في البنوك الاسلامية عوائده وضوابطه**، دراسات اقتصادية، الجزائر، المجلد 1، العدد20، 2012، ص، 15-17.

[2] مجذوب خيرة، محاضرات في تقييم المشاريع، ألقيت على سنة ثالثة ليسانس، مالية البنوك والتأمينات كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، **جامعة** ابن خلدون، تيارت، 2022، ص2.

أسلوب السداد: حيث يتم سداد هذا التمويل قصير الأجل من عائد النشاط الجاري للمشروع والإرادات المتولدة من البيع والتحصيل، تقبل المصاريف عادة على هذا النوع من التمويل لأنه يرتبط بمواجهة دفع التزامات قصيرة الأجل أو لسداد عجز مؤقت في رأس مال العامل لطالب التمويل[1].

الفرع الثاني: صيغ التمويل قصيرة الأجل

تتمثل صيغ التمويل قصير الآجل في المصارف الاسلامية فيما يلي:

أولا –: التمويل بصيغة المرابحة

1- **تعريف المرابحة:** تعرف المرابحة بأنها اتفاق بين المصرف والعميل على شراء سلعة معينة وبمواصفات محدودة عل اسس كلفة شرائها، ويتفق العميل مع المصرف على طريقة الاستلام والتسديد، سواء كان الدفع فوريا أو بالتقسيط.

تعتبر المرابحة من أنواع البيوع تحل بما تحل به، ويلزم لصحتها بالإضافة إلى الشروط العامة بمجموعة من الشروط هي:[2]

- علم المشتري بالثمن الأول لسلعة وان يكون من أدوا الأمثال كا النقود، الموزونات العدديات.
- يترتب على المرابحة ربا، وان يكون عقد الشراء الأول
- المرابحة بيع بالثمن الأول مع زيادة الربح.
- يجب أن يكون الربح معلوما، ولا يجوز للمصرف أن يغالي في هامش الربح.

2–أنواع التمويل بالمرابحة

يأخذ التمويل بالمرابحة في المصارف الاسلامية أحد الصور التالية:

- يحدد فيه جميع وصلفها كما يحدد ثمنها يدفعه للمصرف مضافا إليها أجرا معينا مقابل قيام المصرف بهذا العمل، وتوجد هذه الصيغة ببنك دبي الاسلامي
- **المرابحة البسيطة:** يقم المصرف بشراء سلعة ذات رواج في السوق ثم يقوم ببيعها مرابحة للعميل، وبذلك يكون المصرف في هذه الحالة تاجرا يجب أن تكون له مردودية كافية عن السوق
- **المرابحة للآمر بالشراء:** تتمثل صورة هذا البيع في ان يلجا شخص ما اعتباري أو حقيقي إلى المصرف الاسلامي راغبا في شراء سلعة أو بضاعة معينة مقابل ربح يتفقان عليه.
- وتعد هذه الصورة الأكثر انتشارا وتطبيقا في المصارف الاسلامية ويمكن تسميتها أما مرابحة للآمر بالشراء أو الوعد بالشراء ولقد كانت محا جدل الكثير من الفقهاء خاصة فيما يخص لزوم الوعد من عدمه.

[1] جنجل احمد توفيق، **أساسيات الإدارة المالية**، الفصل 11، دار النهضة العربية، بيروت، د س، ص333.

[2] عبد العظيم ابو زيد، **بيع المرابحة وتطبيقاته المعاصرة في المصارف الاسلامية**، ط1، دار الفكر، دمشق ، 2004، ص53.

- **صكوك المرابحة:** هي وثائق متساوية القيمة، تصدر لتمويل شراء سلعة مرابحة، وتصبح سلعة المرابحة مملوكة لحامل الصكوك.

التمويل بصيغة المرابحة بنظام الاعتمادات المستندي: يقوم المصرف بشراء سلعة معينة وبمواصفات محددة من طرف العميل (مرابحة للآمر بالشراء) ويدفع ثمنها للمستفيد (المصدر) ثم يقوم ببيعها للعميل طالب التمويل مرابحة[1].

3- النموذج المعاصرة لتطبيقات التمويل بالمرابحة في المصارف الاسلامية:

يقوم التاجر الذي ينوي تخصيص جزء من مبيعاته لتكون بالتقسيط بفتح حساب لدى المصرف الاسلامي كحصته في حساب المشاركة ويقوم الصرف كذلك بإيداع مبلغ مماثل أو يزيد كحصة المصرف في حساب المشاركة.

- يقوم التاجر بعملية البيع بالتقسيط ونقل الملكية وكل ما يتعلق بالأمور الفنية لبضاعته ويتولى المصرف متابعة الأقساط والتسديد وكافة الأمور المالية.
- الارباح التي يجنيها هذا الحساب المشترك توزع بين العميل والمصرف بالاتفاق.

ثانيا-: التمويل بالسلم

1- تعرف التمويل بالسلم

السلم في المصارف الاسلامية هو عقد بين المصرف والعميل أو شراء سلعة معينة بمواصفات محددة وبثمن معين يتم تسليمها في آجال محددة سلفا، وهو عكس بيع الأجل يتكون من العناصر التالية:

-المسلم أو رب السلم وهو المشتري للسلعة التي يدفع ثمنها في المجلس.

-المسلم إليه وهو بائع السلعة التي يقبض ثمنها في الحال مع الوعد بالتسليم الأجل.

-رأس مال السلم: هو ثمن المقدم.

-دين السلم: هو المبيع[2].

2- أنواع التمويل بالسلم

يتخذ التمويل بالسلم عدة أشكال منها.

-بيع السلم العادي: هو الذي يتم بموجبه قيام المصرف بدفع للمتعامل عاجلا واستلام السلعة أجلا ويتم التعامل به مع التجار أو المزارعين أو الصناعيين أو المقاولين أو غيرهم.

-السلم الموازي: هو إبرام المسلم عقد سلم أخر يكون فيه بائعا لبضاعة اشتراها بعقد سلم أول وبمواصفات ذاتها دون ربط بين العقدين، فيصبح المشتري بالسلم الأول هو البائع في السلم الثاني.

---

[1] قيصر عبد الكريم الهيتي، الهيتي، **اساليب الاستثمار الاسلامي وأثرها على الأسواق المالية والبورصات**، دار رسلان، دمشق، ط1، 2006.

[2] فليح حسن خلف، **البنوك الاسلامية**، ط1، عالم الكتب الحديث، عمان ، 2006، ص348.

-بيع السلم بالتقسيط: إن تقوم المصرف بدفع قسط معين لقاء لاستلام جزء من المسلم فيه وهكذا إلى إن يستوفى كل الثمن مع تسلل المسلم فيه وذلك بحسب الاتفاق.

-صكوك السلم: تقوم المصارف الاسلامية بإصدار الشهادات متساوية القيمة لغرض جمع المال اللازم لتمويل شراء سلع على أساس السلم.

ويعتبر حملة الصكوك هم أرباب السلم يملكون المبيع عند تسليم البائع له.

3- مجالات تطبيق التمويل بالسلم في المصارف الاسلامية

يعتبر السلم أسلوبا من اساليب المتاجرة التي تستخدمها المصارف الاسلامية وهي أداة تمويل ذات كفاءة عالية في الاقتصاد الاسلامي وفي النشاط المصرفي من حيث مرونتها واستخدامها لحاجات التمويل المختلفة هو يطبق في الحالات التالية:

-في المجال الزراعي يقوم المصرف بتمويل المزارعين قبل تمام الإنتاج عن طريق إمدادهم بمستلزمات الإنتاج كرأسمال السلم مقابل الحصول على جزء من منتجاتهم.

- في المجال الإنتاجي: وهو من اجل تمويل الحرفيين والمقاولين والمنتجين حيث توفر لهم الأموال اللازمة لشراء المواد الأولية والبدور وغيرها وتستفيد المصارف من فارق الأسعار.

- في مجال التجارة: وهذا عن طريق شراء المواد الأولية من المنتجين وإعادة بيعها بأسعار مجزية

- في تمويل الأصول الثابتة: يقم المصرف بتوفير الأصول الثابتة اللازمة لقيام المصانع أو إحلالها في المصانع القديمة القائمة وتقديم هذه الأصول كرأسمال سلم مقابل الحصول عل جزء من منتجات هذه المصانع على دفعا ت وفقا لأجال التسليم[1].

ثالثا-: التمويل بالقرض الحسن

1-تعريف التمويل بالقرض الحسن

تقديم المصرف مبلغا محددا افرد من الإفراد أو لأحد عملائه ولو كان شركة أو حكومة حيث يضمن الأخذ للقرض سداد القرض الحسن دون تحمل أي أعباء.

يشترط لصحة القرض الحسن شروط هي:

- إن يكون المقرض أهلا للتبرع وان لاتبع ما أقرض بالمن والأذى.
- - إلا يكون القرض جر نفعا المقرض
- إن يكون مملوكا للمقرض ومشروعا قابلا للتعامل فيه.

2-أنواع القرض الحسن في المصارف الاسلامية

[1] غسان محمود إبراهيم، منذر قحف، الاقتصاد **الاسلامي**، ط1، علم أم وهم، دار الفكر، دمشق، 2002. ص179.

يأخذ التمويل بالقرض الحسن في المصارف الاسلامية إشكالا عدة أهمها ما يلي:

- القروض الاجتماعية: وهي تلك القروض التي يقدمها المصرف لعملائه لمواجهة حاجات اجتماعية ملحة كالمرض والوفاة، التعليم، الإسكان.
- قروض إنتاجية: هي تلك القروض التي يمنحها المصرف لصغار الحرفيين والعمال من اجل مساعد تهم على الإنتاج وتحقيق الفائض.
- قروض حسنة لأراضي استهلاكية: وهي التي يمنحها المصرف من أحل سد حاجات عملائه اليومية أو من اجل التيسير على المعسرين
- قروض حسنة في شكل بطاقات الائتمان: ويكون ذلك عن طريق إصدار بطاقات ائتمان بدون غطاء أي التي لا يكون لها رصيد أصلا.
- السحب النقدي أو السحب على المكشوف: وذلك بتمكين العميل من السحب من رصيده وهو مدين دون مقابل على عكس البنوك التقليدية.
- القرض الحسن عن طريق الكمبيالة التجارية: أي تسديد قيمة الكمبيالة من دون مقابل. – صكوك القرض الحسن: وهي أداة تمويلية ليست لغرض الاستمناء وإنما لتحقيق أغراض اجتماعية وإنسانية وتكافلية.

3 -أهمية التمويل بالقرض الحسن في المصارف الاسلامية

تتمثل أهمية القرض الحسن فيما يلي:

- يعتبر القرض الحسن وسيلة من وسائل ذوي الحاجة.
- تمنح لزبائنها تشجيعا لهم لحسن على حسن تعاملهم معها وحسن أدائها.

يساعد في تشجيع الاستثمار[1].

[1] محمد محمود العجلوني، **البنوك الاسلامية احكامها مبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، دار المسيرة ، 2008، ص.341

المبحث الثاني: ماهية إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية

تتنوع المخاطر وتتعدد أشكالها، تبعا لاختلاف طبيعة النشاط الممارس، أما في المصارف عامة والإسلامية خاصة فان مخاطر ائتمان تعد أهم المخاطر التي تتعرض لها، ذلك باعتباره ركيزة العمل المصرفي. مما جعل المصارف الاسلامية تولي اهتماما كبيرا بإدارة المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها. وباعتبارها أن العمل المصرفي الاسلامي تحكمه مجموعة من الضوابط والمبادئ الشرعية، فقد انعكس ذلك على طبيعة المخاطر الائتمانية في الصيرفة الاسلامية. وسيتم التطرق لذلك من خلال المطالب التالية: مفهوم ادارة المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية (المطلب الأول)، قياس المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية (المطلب الثاني)، الطرق التقليدية الكمية لتحليل مخاطر الائتمان (المطلب الثالث)

- **المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية**

يخضع العمل المصرفي الاسلامي لمجموعة من الضوابط والمبادئ الشرعية، الامر الذي انعكس على طبيعة المخاطر الائتمانية في الصيرفي الاسلامية. هذا ما سوف نتطرق إليه من خلال النقاط التالية:

الفرع الأول: تعريف إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية وأسبابها

أولا: تعريف ادارة المخاطر الاسلامية

المخاطر الائتمانية هي من أهم المخاطر التي يوجهها المصرف وكانت محل اهتمام منذ القدم وتعرف بأنها المخاطر حاليا والمستقبلية التي يكمن أن يكون لها تأثير على إرادات البنك وعلى رأس ماله، والناتجة عن عدم قيام العميل المقترض بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك في الوقت المناسب[1].

يشير مفهوم المخاطرة في الأدبيات المالية والأعراف المصرفية إلى وضع عدم اليقين بحدوث النتائج المطلوبة، واحتمال أن يكون المال غير مرغوب فيه وقد عرفته جمعية التامين الأمريكية بان الخطر عدم المعرفة الأكيدة بنتائج الأحداث[2].

ثانيا: أسباب المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية

يعود سبب تعرض المصارف الاسلامية للمخاطر الائتمانية إلى أحد العوامل الواجب ذكرها:

-تأخر العميل في دفع مستحقاته نتيجة تراجع قدراه المالية

-تأخر العميل في مستحقاته، حيث يكون هناك تأخر في إيداع العميل لقيمة الائتمان في حسابات المصرف.

---

[1] ميمي جداني، سامية جداني، **دور الحكومة في إدارة المخاطر في المصارف**. ورقة مقدمة للملتقى الدولي استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف 25-26نوفمبر 2008، ص7.

[2] فتني مائة، **إشكالية تسيير صيغ التمويل الاسلامي**، مجلة العلوم المالية والإدارية، المجلد 4، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد1,2020، ص56.

-مماطلة العميل حيث يكون العميل في هذه الحالة قادرا على سداد مستحقات الصرف ولكنه يمتنع عن الوفاء بديونه. [1]

الفرع الثاني: أهمية إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الائتمانية وأنواعها

أولا: أهمية ادارة المخاطر الاسلامية

تكمن أهمية إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الاسلامية فيما يلي:

-تعتبر مخاطر الائتمانية أكبر مهدد للبنوك التقليدية والمصارف الاسلامية، وخاصة إنها تواجهها وكل عمليتها التمويلية والاستثمارية، لان العلاقة بين هذه البنوك وعملائها هي علاقة مداينة.

-عجز طالبي الائتمان قد يجر معه مخاطر السيولة.

-تأثر درجة مخاطر الائتمان سلبا على جودة الأصول المصرفية.[2]

ثانيا: أنواع المخاطر الائتمانية

تتمثل أنواع مخاطر الائتمان فيما يلي:

أ-مخاطر العجز عن السداد: هي احتمالية حدوث عجز عن السداد، أي عدم التزام أحد الأطراف بالدفع نتيجة انخفاض القيمة الاقتصادية للأصول عن قيمة الديون المعلقة

ب -مخاطر التحصيل: عدم إمكانية التحصيل في حالة العجز عن السداد.

ج-مخاطر التركيزات الائتمانية: هي المخاطر الائتمانية التي تنشا نتيجة عدم تنوع المحفظة الاستثمارية بشكل كاف سواء على المصرف أو بصورة عامة، مما يعرض المصرف إلى الإفلاس في حالة حدوث تعثرات مالية.

يمكن القول بان المخاطر الائتمانية ينتج عنها تعثر التسهيلات الائتمانية بسبب عدم سداد المقترض مبلغ القرض وفوائده الذي ينتج عنه القروض المتعثرة وارتفاع المخاطر الناتجة عن ذلك والذي يؤدي إلى تراجع إيرادات المصرف وعدم استمراره وفشله[3].

- **المطلب الثاني قياس المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية وطرق علاجها**

الفرع الأول: قياس المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية

يتم قياس المخاطر الائتمانية للذمم المدينة الناتجة عن صيغ التمويل الاسلامي في المصارف الاسلامية بالطرق التالية

---

[1] جبر إبراهيم الدوار وآخرون، **أثر المخاطر الائتمانية على التدفقات النقدية في المصارف دراسة تطبيقية**، المجلة الجزائرية لدراسات المالية والمصرفية، المجلد 12، ال عدد01، جامعة الأزهر، 12/ 222، ص9.

[2] طارق الله خان، حبيب، ادارة المخاطر، **تحليل فضليل في الصناعة المالية والاسلامية، المعهد الاسلامي للتنمية البحوث والتدريب**، جدة ، 2003.

[3] هاجر بورقيبة، هاجر زرارقي، ادارة **المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية**، ط1، عمان، دار النفائس ، 2014، ص125,126,127.

أولا: قياس المخاطر الائتمانية للذمم المدينة الناتجة عن عقد المرابحة

تقاس المخاطر الائتمانية على أساس الذمم المدينة للمرابحة التي تسجل بالقيمة النقدية المتوقع تحصيلها أي المبلغ المستحق من العملاء في نهاية الفترة ناقصا أي مخصص للديون المشكوك فيها وتعطى بالعلاقة:

المخاطر لائتمانية للتمويل بصيغة المرابحة للأمر بالشراء = تكلفة اقتناء الأصل – القيمة السوقية للأصل – هامش الجدية

المخاطر الائتمانية إما المخاطر الائتمانية للتمويل بصيغة المرابحة للأمر بالشراء فنميز بين حالتين:

الحالة الأولى: أذا كان المصرف له الحق في أن يسترد من العميل إي خسارة يتعرض لها من بيعه للأصل بعد استفادة لهامش الجدية فان قيمة الخسارة هي تكلفة اقتناء الأصل ناقصا القيمة السوقية للأصل كضمان خاضع لأي خصم ناقصا هامش الجدية وقال للعلاقة التالية:

الحالة الثانية: إذا لم يكن للمصرف الحق في استرداد الخسارة من العميل فعند بيع الأصل يعطي مبلغ الذمم المدينة وزن مخاطر مبني على التصنيف الائتماني المعتمد من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية.

ثانيا: قياس المخاطر الائتمانية لذمم المدينة الناتجة عن عقد السلم

يتم إعطاء وزن مخاطر لذمم المدينة الناتجة عن العقد اعتمادا على التصنيف الائتماني للبالغ في مؤسسة تصنيف خارجية معتمدة من قبل السلطات الرقابية، وإذا لم يكن العميل مصنفا يطبق عليه وزن مخاطر نسبته 100% ويطبق وزن المخاطر من تاريخ دفع ثمن السلعة حتى استحقاق عقد السلم.

لا يتم إجراء مقاصة بين مبلغي المخاطر الائتمانية في عقد السلم والسلم الموازي، حيث إن عدم الالتزام يأخذ العقدين لا يعفى المصرف نمن الالتزام بالعقد الأخر.

ثالثا: قياس المخاطر الائتمانية للذمم المدينة الناتجة عن عقد الاستنفاع

يحدد الذمم المدينة الناتجة عن بيع فقال لعقد الاستنفاع وزن مخاطر وفقا للتصنيف الائتماني للعميل كما تصنفه مؤسسة التصنيف الائتمانية الخارجية المعتمدة من قبل السلطة الرقابية، وإذا لم يكن العميل مصنفا يطبق عليه وزن مخاطر للعميل كما مؤسسات التصنيف الائتمانية الخارجية المعتمدة من قبل السلطة الرقابية، وإذا لم تصنفه يكن العميل مصنفا يطبق عليه وزن مخاطر 100%.

رابعا: قياس المخاطر الائتمانية للذمم المدينة الناتجة عن عقد الإجارة

تقاس المخاطر الائتمانية للذمم المدينة الناتجة عن عقد الإجارة بمبلغ إجمالي تكلفة اقتناء الأصل مخصوصا منه القيمة السوقية للأصل كضمان يخضع أيضا في حالة الجارة التشغيلية والأجرة المنتهية بالتمليك فيتم استبعاد القيمة السوقية للأصول المؤجرة التي يمكن استرداد حيازتها ويحدد لها وزن مخاطر

مبنى على التصنيف الائتماني للمستأجر كما تصنفه مؤسسات التصنيف الائتمانية الخارجية المعتمدة من قبل السلطة الرقابية[1].

الفرع الثاني: الطرق العلاجية لإدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية

سيتم التطرق في هذا المطلب إل عدة فروع:

- التنويع وتنويع الاستثمار
- تكوين مخصصات لمواجهة المخاطر المحتمة
- التأمين التكافلي
- البدائل الشرعية للمشتقات المالية
- معالجة المخاطر التعاقدية

أولا: التنويع وتنويع الاستثمار

تعتبر فكرة التنويع أهم وسيلة لمواجهة المخاطر الائتمانية، كما يضمن التنويع وتنويع الاستثمار للمصارف الاسلامية تحقق أهداف الاستمرار والمنافسة وذلك عن طريق استراتيجية الاستثمار قصيرة والطويلة المدى وتنوع صيغ التمويل.

يتم التنويع إما بشكل مرتبط بطبيعة نشاط المصرف أو بشكل غير مرتبط بنشاطه، حيث يكون التنويع مرتبط بالنشاط المصرفي Diversification Related في تنويع محفظتها الائتمانية إما على أساس القطاعات، أو على أساس تنويع المناطق الجغرافية وذلك بفتح نوافذ أو فروع في مختلف المناطق، أو تنويع عل أساس الآجال والربحية من الاستغلال الأمثل لصيغ التمويل الإسلامية المختلفة فالمصارف الإسلامية تملك صيغ تمويل مختلفة الآجال والربحية، أو سلطات القرار يمنح الائتمان لمستويات مختلفة من المخاطر.

يتفق التوزيع مع الدور الاستثماري التنموي المنشود للمصرف الاسلامية التي تتبنى فكر التنمية داخل المجتمع وهو ما يعطي ثقلا ووزنا اقتصاديا واجتماعيا للمصرف الاسلامي. إذا أنه يدفع إدارة المصرف لتقديم الخدمات المصرفية الشاملة للمجتمع المحلي والإقليمي والمجتمع المالي الدولي أيضا، وذلك بالاستفادة من إيجابيات العمولة[2].

[1] سمير الشاهد، البنوك الاسلامية رؤية مستقبلية، حولية البركة، مجلة متخصصة بفقه المعاملات والعمل المصرفي الاسلامي، خاصة بأحداث ندوات البركة، العدد 8، ص206.

[2] قصي علي عمار، منى خالد فرحات، **إثر قرار الهيكل الاستثماري في الأداء المالي للمصارف التجارية**، مجلة التنويع الاقتصادي ، 2022، ص30.

ثانيا: تكوين المخصصات لمواجهة المخاطر المحتملة

تقوم المصارف الإسلامية باقتطاع نسبة كافية من الأرباح لتدعيم مركزها المالي، وواجهة المخاطر المحتملة بما فيها من مخاطر الائتمان، بحيث تقوم بدراسة احتياجاتها من السيولة وتصنيف آجال استحقاقات ودائعها ودراسة مواسم السحب والإيداع، بالإضافة إلى دراسة معايير التنبؤ بالمخاطر الائتمانية[1].

ثالثا: التأمين التكافلي

تستخدم المصارف الإسلامية التأمين التعاوني كوسيلة لتحويل إلى جهة أخرى قادة على تحمل الخسارة، حيث يجتمع عدد من المؤمنين يتعرضون لمخاطر متشابهة، يلتزمون بدفع قسط معين، تتولى شركة التأمين التكافلي (التعاوني) في هذه الحالة إدارة هذه العقود عن طريق توظيف الأقساط المجمعة وتعويض المتضررين، وفي النهاية يتم اقتسام الربح أو خسارة النشاط ما بين المؤمنين، بينما الشركة تحصل على أجر نظير جهدها في الإدارة.

تقوم المصارف الاسلامية بالتحوط من مخاطر الائتمان والتي تنشأ عن المعاملات التي أصلها ديونا مثل المرابحة والسلم، وعن التزامات العملاء والتي يترتب على حصتها من الشراكة في المعاملات الاستثمارية الأخرى مثل المضاربة، والمشاركة، باستخدام التأمين التكافلي، بحيث تسترد قيمة الائتمان من شكة التأمين التي ستتولى مهمة المطالبة بقيمة الائتمان من العميل.

يأخذ التأمين كأداة لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية صورا مختلفة أبرزها ما يلي:

1- التأمين على شخص مشتري (التأمين المختلط)

هو صورة من صور التأمين يتعلق بشخص المؤمن له ضد الأخطار التي تهدد حياته أو سلامة جسمه أو قدرته على العمل، ولهذا التأمين دور ائتماني هام إذ يستطيع المشتري باللجوء إليه على حياته لمصلحة الذي يمنحه أجلا للوفاء بالثمن، كما يمكن أن يقوم برهن وثيقة التأمين لضمان قيمة ما اشتراه للبائع.

2- التأمين على البيع

وفيه يلجأ البائع (المصرف) إلى التأمين عل المبيع لضمان حصوله على ثمن المبيع، حيث يتم الأمين على السلع المبيعة طوال الأجل الممنوح للمشتري لسداد الثمن.

[1] أسيد الكلان، **تكوين المخصصات في المصارف الاسلامية نظرة فقهية مجلة السلام للاقتصاد الاسلامي**، العدد 02 ،2020، ص59.

3–رهن وثيقة التأمين

قد يكون لدى العميل وثيقة تأمين بمبلغ معين فإذا كان هذا المبلغ كافيا لتغطية قيمة الائتمان أمكنه رهن هذه الوثيقة ضمانا لحق المصرف، ويتم ذلك من خلال إبرام عقد بين العميل والمصرف والمؤمن له ضمانا للقيمة الائتمان.

4–تأمين الدين

يكون ذلك من خلال تقديم ضمان مباشر في أن يكون التأمين ضمانا للمصرف بالحصول على حقه في حالة إعسار العميل أو إفلاسه، حيث يلتزم المؤمن له (المصرف) بدفع أقساط ويضمن المؤمن مخاطر إعسار العميل من جهة، ويلتزم المؤمن بسداد قيمة الدين للمصرف إذا لم يقم العميل بدفع قيمة الائتمان في موعده.[1]

رابعا: البدائع الشرعية للمشتقات المالية

أوجدت المصارف الإسلامية بدائل شرعية للمشتقات المالية التي تستخدمها البنوك التقليدية لإدارة مخاطر الائتمان والسيطرة عليها، وتتمثل هذه البدائل فيما يلي:

1_عقود الخطوتين

تستخدم المصارف الاسلامية عقود الخطوتين في عمليات التمويل من أخل التقليل من مخاطر الائتمان بحيث تمثل المشتري الحقيقي، وهي بذلك تدخل كوسيط بين طالب التمويل والمورد، وبذلك فهي تقلل من احتمال التعثر. مثال ذلك المرابحة للآمر بالشراء، لأنها تحقق لها الميزات التالية:

–مصدرا للأموال، وإذا كان العقد طويل الأجل تمثل هذه الأموال الشريحة الثانية من رأس اعتمادا لمعايير لجنة بازل.

–تحسين صافي الإرادات ودعم القوة التنافسية لها.

–تحسين موقف السيولة مما يساعد على دعم استقرار المصرف.

– المرونة في إدارة الخصوم من تقديم خصوم بآجال مختلفة.

–ضمان استرداد الأموال من المتعاملين.

[1] طاري عبد القادر، تومي إبراهيم، **نظام التامين التكافلي ودوره في ادارة المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية**، ماجة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الإعمال، المجل د01، تيبازة، ال عدد02 ، 2021، ص36.

2_التحوط بالعربون

تستخدم المصارف الإسلامية العربون كأداة تحوط ضد مخاطرها في ذلك مخاطر الائتمان، حيث يأخذ المصرف جزءا من ثمن السلعة التي يريد بيعها، فإذا تم البيع يدخل العربون في سعر السلعة، أما إذا لم يتم البيع فالعربون هنا هو تعويض للبائع (المصرف).

كما ظهرت تطبيقات عملية العربون بقيام بعض الصناديق الإسلامية المشتركة باستخدام العربون (سداد جزء من الثمن حالا مع فسخ العقد، وترك العربون كجزاء مالي) لتخصين محافظها الاستثمارية، وقد أصبحت معروفة في الأسواق المالية الاسلامية بصناديق الأصول المغطاة، حيث تقوم هذه الصناديق باستثمار (97%) من الأصول المستقطبة في عمليات مرابحة قليلة المخاطر قليلة العائد، أما المتبقي وهو (3%) تستخدم كعربون دفعة أولى لشراء أسهم بتاريخ أجل[1].

3_التشكيك

تستخدم المصارف الإسلامية الصكوك بمختف أنواعها لدرء المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها، وبذلك تقوم بتجميع مجموعة من الأصول المتشابهة وإنشاء سندات مقابل هذه الأصول وبيعها في السوق، وبذلك يتم تحويل أصول غير سائلة إل سندات متداولة تقوم على هذه الأصول. وبذلك تكون قد حولت المخاطر إلى جهة أخرى. ومن أهم هذه الصكوك المصدرة لهذا الغرض ما يلي:

-**صكوك زيادة رأس المال البنك المؤقتة:** هو بديل مبتكر للأسهم التقليدية حيث تتيح لحاملها نفس حقوق الحاملين في البنك أو الخيار الاستبدال بأسهم دائمة في نهاية أجل الصك.

-صكوك المشاركة في العائد: هي صكوك ذات طبيعة عامة غير مخصصة بمشروع أو محددة بمدة، بل هي طويلة الأجل وتشبه أحكامها أحكام حسابات الاستثمار العام والودائع الاستثمارية المطلقة.

-صكوك إيداع إسلامية لآجال متوسطة: هي صكوك إسلامية تزيد عن السنة وتقل عن الخمس سنوات، تشارك أموال البنك في استثماراته وتقسم العائد العام الإجمالي أرباحه، وهي تتفرع إلى أحد الأشكال التالية: صكوك ذات عائد جاري (عائد شهري) صكوك متراكمة (الأرباح تضاف إلى قيمة الصك بعد سنة).

-**صكوك الاستثمار القطاعية المحددة:** وهي صكوك ترتبط بقطاع اقتصادي محدد، حيث تستغل حصيلة هذه الصكوك في تمويل قطاع معين ويرتبط العائد على هذه الصكوك بالعائد التحقق عن المشروعات الممولة.

[1] طارق الله خان، احمد حبيب، **ادارة المخاطر المعهد الاسلامي للتنمية للبحوث**، جدة ، 2003 ص169.

-صكوك الاستثمار في مشروع معين: على عكس سابقتها تخصص حصيلة من هذا النوع من الصكوك لتمويل قطاع معين، ويرتبط العائد المستحق عليها بالعائد المحقق من المشروع المحقق.

-صكوك الوكالة الاستثمارية: هي صكوك يصدرها المصرف بعقد وكالة من العميل من أجل استثمار أمواله في مجالات معينة، سواء يحددها بنفسه أو يترك للبنك تحديدها.[1]

-صكوك مرتبطة بمجالات إصدارها: تنقسم الصكوك بحسب مجال إصدارها إلى صكوك مرابحة، صكوك السلم، صكوك الاستنقاع، صكوك المضاربة، صكوك القرض الحسن، صكوك المشاركة، صكوك الإجارة.

خامسا: معالجة المخاطر التعاقدية

حيث تقوم المصارف بتضمين العقود بعض البنود المشروعة للتقليل من مخاطر الائتمان المتوقع حدوثها، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

-الأخذ بالوعد الملزم.

-دفع هامش الجدية.

-تقسيط الثمن.

-تنازل المصرف عن جزء من الربح في حالة السداد المبكر.

كما تتحرى المصارف الإسلامية الدقة في صياغة العقود والتوثيق القانوني لها، ومتابعة الوثائق الخاصة بالمخاطر والرهونات والضمانات وغيرها[2].

- **المطلب الثالث: الطرق التقليدية الكمية لتحليل مخاطر الائتمان**

تميز الطرق التقليدية الكمية لتحليل مخاطر الائتمان في المصارف الاسلامية، بالبساطة والسهولة وهي لا تختلف عن بعضها وتتمثل هذه الطرق فيما يلي:

- التحليل المالي (النسب المالية):
- الانظمة الخبيرة .Expert System
- نموذج التنقيط .Credit Scoring

1- التحليل المالي (النسب المالية)

إن التحليل المالي يعتبر أحد الأدوات الهامة التي يستعين بها صانع القرار التمويلي في اتخاذ قرار منح الائتمان، كما يعتبر الوسيلة التي تساعد إدارة الائتمان في كشف الكثير من الغموض الذي يكتنف طلب العميل للائتمان، وتعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات لتقييم المركز المالي للعميل.

[1] مفتاح صالح، **ادارة المخاطر في المصارف السلامية**، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف ، 22و23 أكتوبر 2009، ص10.

إن الغرض إدارة الائتمان من التحليل المالي للقوائم المالية هو التأكد من نقطتين هما:[1]

- قدرة العميل على تسديد مستحقات المصرف في تاريخ استحقاقها.
- تحديد مدى حاجة العميل للائتمان المطلوب.

ولتحقيق ذلك فان إدارة الائتمان تستخدم أسلوب التحليل استخدام النسب المالية.

أولا: تحليل نسب السيولة:

تقيس نسب السيولة قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته المالية قصيرة الأجل وذلك من النسب التالية.

- **نسبة التداول تقيس هذه النسبة مدى لجوء العميل إلى الائتمان قصير الأجل لتمويل متطلبات التشغيل لديه، وتتمثل في العلاقة التالية:**

نسبة التداول =الأصول المتداولة /الخصوم المتداولة

حيث تمثل الأصول المتداولة: قيم الاستغلال +قيم قابلة لتحقيق +قيم الجاهزة

- **نسب السيولة السريعة:** تمثل هذه النسبة سيولة العميل القوية أو الحقيقة ويتم حسابها فما يلي:[2]

نسبة السيولة السريعة =الأصول المتداولة –المخزونات /الخصوم المتداولة

ثانيا: – تحليل نسب النشاط:

يلجا المحلل الائتماني لتحليل نسب النشاط لمعرفة مدى كفاءة المصرف في استخدام وإدارة أصوله وموارده المالية، كما أنها تبين العلاقة بين الاستثمار في عناصر الأصول والإرادات المحققة ومن أهم هذه النسب ما يلي: [3]

- **معدل دوران المخزون:**

يقيس هذا المعدل قدرة العميل في تسييل مخزون السلعي مما يضمن سيولته: ويتم حساب هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

معدل دوران المخزون =كلفة البضاعة المباعة /متوسط المخزون السلعي

حيث: كلفة البضاعة المباعة = (المخزون الأولي + المشتريات) –المخزون النهائي.

- **متوسط فترة التحصيل:** تمثل هده النسبة عدد الأيام اللازمة لتحصيل الذمم المدينة للعميل، ويتم حساب هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

متوسط فترة التحصيل = الذمم المدينة *360/ المبيعات الآجلة

بحيث تمثل الذمم المدينة الحسابات الدائنة + أوراق القبض.

---

[1] سمير الخطيب، **قياس وإدارة البنوك**، ط 1، منشاة المعارف، 2005، ص286

[2] مهند حنا نقولا عيسى، **إدارة مخاطر محافظ الائتمانية**، دار الراية، عمان، ط1,2010،

[3] محمد عي محمد العقول، **قياس كفاءة الأداء المالي للبنوك الاسلامية**، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الاسلامية، السودان ، 1997، ص47

- **معدل دوران الأصول الثابتة**

يعبر هذا المعدل عن مدى كفاءة العميل في استخدام أصوله المتداولة في توليد الارباح، ويحسب بالعلاقة التالية:

معدل دوران الأصول المتداولة = الإيرادات / الأصول المتداولة

ثالثا –تحليل ربحية العميل:

تعكس نسب الربحية الأداء الكلي للعميل، وهي مقياس لفاعلية وكفاءة العميل في اتحاد القرارات الاستثمارية، التشغيلية، التمويلية.

- **معدل العائد على حقوق الملكية**

تستخدم إدارة الائتمان معدل العائد على حقوق الملكية لمعرفة مدى اعتماد العميل على أموال الغير في تمويل استثماراته[1].

معدل العائد على حقوق الملكية = معدل العائد على الأصول * مضاعف حقوق الملكية.

رابعا: تحليل نسب المديونية

تعتبر نسب المديونية على السياسة التمويلية للعميل، وقدرته على الوفاء بالتزاماته على المدى الطويل وذلك من خلال النسب التالية:

- **القدرة على السداد (نسبة الاقتراض)**: تعكس هذه النسبة على مدى اعتماد العميل طالب الائتمان على أموال الغير في تمويل أصوله، بالإضافة إلى الأمان الذي يتمتع به الدائنون في آجال القصيرة والطويلة، وتحسب كالتالي:

القدرة على السداد= مجموع الأصول /مجموع الديون

- **نسبة الديون إلى رأس المال**: تعتبر هذه النسبة مؤشرا قويا على مدى قوة المركز المالي للعميل، حيث تعتبر الأموال الخاصة ضمانا وحماية للمقرضين والبنوك من الخسائر الكبيرة، لان ارتفاع هذه النسبة يدل على زيادة المخاطر، وهي تحسب كالتالي:
- نسبة الديون إلى رأس المال =مجموع الديون / الأموال
- **نسبة الاستقلال المالي**: تعبر هذه النسبة عن الاستقلال المالي الذي يتمتع به العميل طالب الائتمان، ومدى قدرته على اتخاذ القرار التمويلي والوفاء بالتزاماته اتجاه الغير، وتحسب هذه النسبة كا الآتي:

نسبة الاستقلال المالي = الأموال الخاصة / مجموع الديون

2_الأنظمة الخبيرة: Expert System

[1] محمد الجموع قريشي، تقييم اداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية، مجلة الباحث، العدد 3، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، 2005، ص91.

تستخدم المصارف الاسلامية كغيرها من المصارف طريقة الأنظمة الخبيرة لاتخاذ القرار منح الائتمان وتقييم العملاء باستعمال المعلومات المحاسبة والمالية، وهي طريقة كمية تقوم على الاستنتاج المنطقي.

يعتمد النموذج على أراء الخبراء للوصول إلى قواعد اتخاذ القرار منح الائتمان وأنظمة تقييم المخاطر، وذلك عن طريق استجواب ذوي الخبرة (مستوى إدارة الائتمان بالمصرف) حول تجاربهم في مجال منح الائتمان وأنظمتهم في تقييم المخاطر الناجمة عنه.[1]

حتى تتمكن نظام الخبرة من العمل لا بد له من قاعدة معارف تجمع قواعد الأعمال ناتجة عن النماذج المعيارية ومحرك الاستدلال الذي يعد الجزء المركزي لنظام الخبرة.[2]

3_ نموذج التنقيط Credit Scoring

يعتبر نموذج التنقيط طريقة الية في التنقيط وتصنيف مخاطر الائتمان والتنبؤ باحتمالات الفشل تعتمد على معالجة المعلوماتية وتستعمل التحليل الإحصائي الذي يسمح بإعطاء نقطة أو توازن لكل عميل.

حيث تمثل هذه النقطة درجة الخطر بالنسبة للمصرف، والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لعملائه قبل منحهم الائتمان أو للتنبؤ المسبق بحالات العجز.

من بين التقنيات المستعملة لإيجاد التقنيات المستخدمة لذلك نجد التقنيات المستخدمة لذلك نجد معادلة التنقيط التحليلي التمييزي الذي يميز بين صنفين من العملاء الجيدين والسيئين، ومن أشهر التقنيات المستخدمة لذلك نجد.

- –النموذج القياسي
- النموذج المنطقي
- النموذج الاحتمالي
- نموذج تحليل التفاضل المزدوج توجد هناك عدة عوامل مهمة في اختيار نموذج التصنيف الأمثل وهي:
- الأداء
- مدى توفير المعلومات وجودتها
- مدى ثبات النموذج إمام المعلومات الجديدة
- وعليه فان دالة التنقيط (Z) تكون على شكل معادلة خطية: [3]

$$Z=\sum \alpha i * ri + b$$

Mesure et gestion du risque de crédit dans les institutions financières, Revue Banque, Paris, 2003, Michel Deutsch et Joël Petey,[1].p44

Paris ; Dunod ; 1999, pp355-356. [2]Hubert de la Brulerie, Analyse Financière et risque de crédit,

[3]عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ احمد جودة، **ادارة الائتمان**، دار وائل، ط1، عمان ، 1999، ض263.

حيث إن:

Z : نقطة العميل

$1I =$

$I\alpha$: المعاملات المرتبطة بالنسب

Ri : النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية

B : عدد ثابت

خلاصة الفصل

من خلال درستنا لهذا الفصل وجدنا بان المصارف الاسلامية تواجد مخاطر ائتمانية كبيرة، وذلك بسبب طبيعة التمويل الذي تتميز به المصارف الاسلامية، كما إن هده المصارف مجبرة على استخدام وسائل محددة للتعامل مع مخاطر الائتمان وذلك ضمن قيود الشريعة.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لبنك البركة

يعتبر بنك البركة أول تجربة للصيرفة الاسلامية في الجزائر وله فروع في عدة ولايات الوطن ومن بينها فرع ولاية وادي سوف، فتح أبوابه لتلبية احتياجات عملائه الذين يرغبون في تمويل احتياجاتهم بمنتجات إسلامية بعيدة عن شبهة الربا.

كغيره من البنوك فان بنك البركة يتعرض الى حملة من المخاطر تهدد وجوده وتطوره، وخاصة منها المخاطر الائتمانية.

على هذا الأساس سوف نتطرق في هذا الفصل تجربة بنك البركة في إدارة مخاطر الائتمانية، ومعرفة الأساليب التحويطة التي يستخدمها لذلك، وهل تتماشى هذه الأساليب مع الممارسات العالمية لإدارة المخاطر الائتمانية، وهل تتوافق مع ضوابط الشريعة الاسلامية أم لا، وذلك من خلال ما يلي(التعريف ببنك البركة ومميزاته ونشاطاته)المبحث الأول (إدارة المخاطر الائتمانية في بنك البركة)المبحث الثاني

المبحث الأول: مفهوم بنك البركة

يعتبر بنك البركة وادي سوف فرعا من الفروع التي مقرها بالجزائر والذي يعود إلى المقر الرئيسي في البحرين والمنتشرة في عدد في الدول الاسلامية وغير الاسلامية كا السودان، تونس، لبنان سوريا وجنوب إفريقيا، وتركيا ....

يعتبر بنك البركة أحد البنوك الاسلامية التي تستمد اسس عملها من ضوابط الشريعة الاسلامية، إلا انه ينشط في بيئة تقليدية لا تراعي طبيعة العمل المصرفي الاسلامي وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث من خلال المطالب التالية: (تعريف ونشأة بتك البركة وأهدافه) المطلب الأول (الهيكل التنظيمي ومبادئ بنك البركة)المطلب الثاني (الية التمويل بنك البركة)المطلب الثالث

المطلب الأول: تعريف ونشأة بنك البركة وأهدافه

سنتناول في هذا المطلب ما يلي:

الفرع الأول: نشأة وتعريف بنك البركة

أولا: تعريف بنك البركة

يعتبر بنك البركة وادي سوف أول بنك في الولاية الممتد عن بنك الجزائري وهو عبارة عن بنك مشترك (بين القطاع العام والخاص) تخضع نشاطاته البنكية لإحكام الشريعة الاسلامية، والذي فتح أبوابه في ولاية وادي سوف يساهم في تمويل
لمشاريع الاستثمارية الجدوى الاقتصادية، وقد قام البنك مند تأسيسه في2011
بالتركيز عل تطور العديد من القطاعات والأنشطة الحيوية في الجزائر مثل تمويل قطاعات الهاتف المحمول والإنشاءات والاغدية والمواصلات والصناعات التحويلية النفطية[1].

ثانيا: نشاه بنك البركة

أنشئ بنك البركة وادي سوف في 2011/05/15 كشركة مساهمة في إطار قانون النقد طبقا (للقانون 10-90 الصادر بتاريخ 14افريل 1990) الذي صدر مع الدخول في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والمالية في الجزائر، وقد ادخل هذا القانون تعديلات جمة في هيكل النظام البنكي الجزائري ومن بين هذه الإصلاحات السماح بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية مختلطة وخاصة، مقره الرئيسي وادي سوف حي الأصنام.

[1] من إعداد الطلبة من خلال ما ألقى في فترة التربص

الفرع الثاني: أهداف بنك البركة

يهدف بنك البركة إلى تغطية الاحتياجات الاقتصادية في مجالات الخدمات المصرفية وإعمال التمويل والاستثمار وفقا لمبادئ الشريعة الاسلامية من بينها:

- تحقيق ربح من خلال استقطاب الموارد وتشغيلها وفق صيغ إسلامية وتحقيق عوائد بما يتفق مع ظروف العصر.
- توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة لاسيما تلك القطاعات البعيدة عن الاستفادة من التسهيلات المصرفية التقليدية.
- تطور أفاق الاستثمار وتقديم التمويل اللازم للمشروعات المتفق عل جدواها الاقتصادية والاجتماعية
- تطوير وسائل جلب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة بأسلوب مصرفي عير تقليدي.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي ومبادئ بنك البركة

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي

يوضح الشكل رقم (4): الهيكل التنظيمي المعتمد لبنك البركة

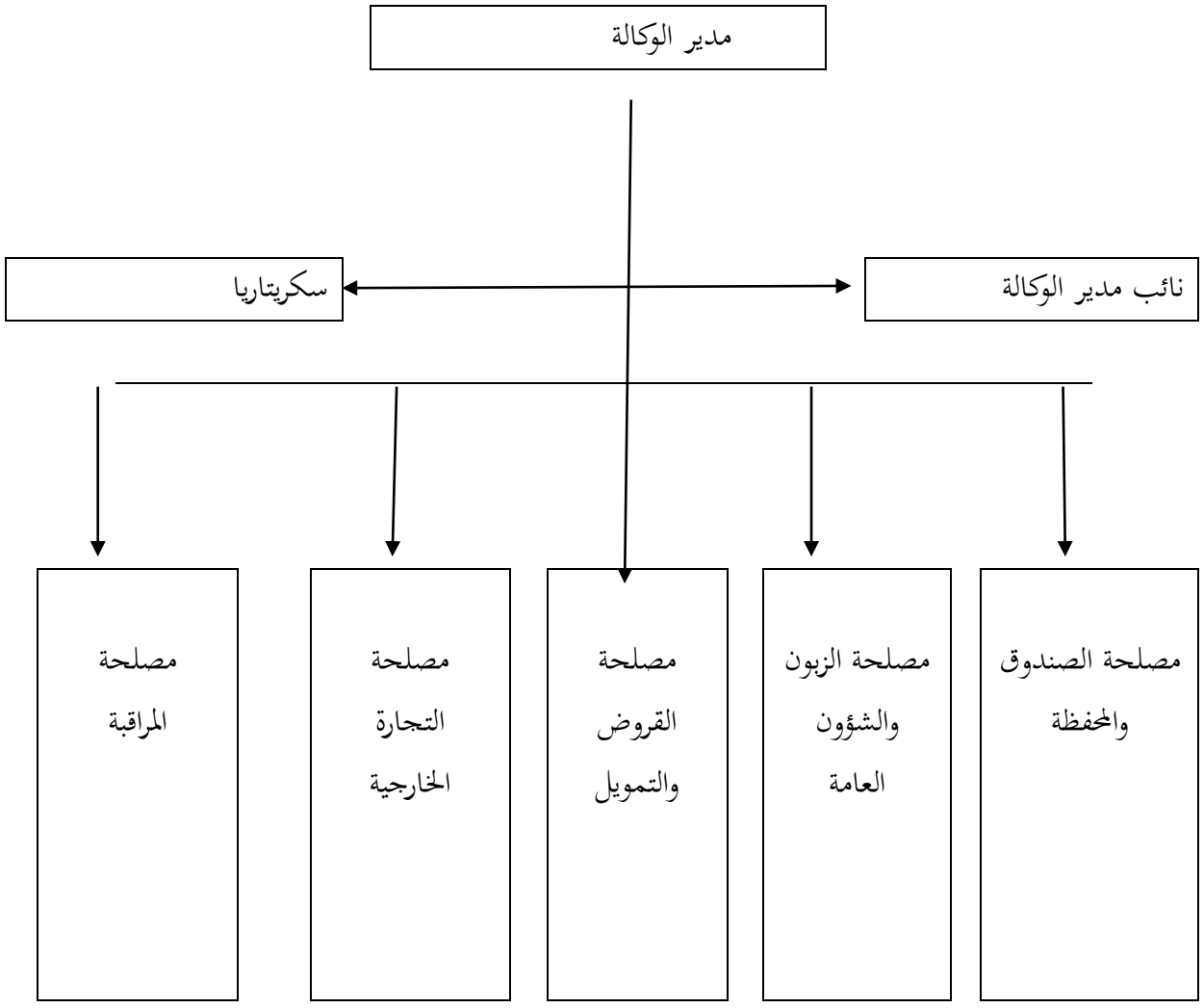

الفرع الثاني: مبادئ بنك البركة

يلتزم بنك البركة في القيام بإعماله بمجموعة من المبادئ وهي:

1- يجب أن تكون جميع التمويلات الممنوحة من قبل البنك مطابقة لمبادئ الشريعة الاسلامية.

2- يجب أن يكون تدخل البنك مطابقا للأعراف المصرفية الرامية إلى توظيف واستغلال الموارد الممنوحة له من قبل زبائنه من جهة ومن جهة أخرى الاحتراز والحيطة من المخاطر وخاصة تلك المتعلقة بعدم توظيف الأموال وعدم تسديدها.

المطلب الثالث: آلية التمويل ببنك البركة

يوفر بنك البركة خدمات متنوعة من متنوعة للمؤسسات التي تعينهم على انجاز مشاريعهم الاستثمارية وتلبية حاجياتهم الاستغلالية وذلك من خلال مجموعة المالية المعتمدة لبنك البركة:

- منتجات تمويل الاستغلال أو الاستثمار: من خلال تمويل المواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة، تمويل السلع الموجهة لإعادة بيعها عل حالتها، تمويل الديون الناشئة، تمويل صفقة عمومية مرهونة، تمويل ما قبل التصدير، وأهم الصيغ المطبقة في تمويل عادة: المرابحة الاستنقاع، المشاركة، المساومة، السلم، الإجارة الاعتماد الايجاري.
- تمويل الالتزام بالتوقيع: يتم في إطار الاعتماد المستندي، كفالة متناقصة، كفالة حسن التنفيذ، كفالة تسديد تسبيقه.
- التمويل العقاري: يقوم البنك من خلاله بتمويل سكن جديد أو مستخدم لتمويل بناء الذاتي أو التوسع أو تهيئة مسكن التمويل لشراء قطعة أرض لغرض البناء،
- تمويل السيارات: عن طريق عقد المرابحة سواء كانت سيارة سياحية أو نفعية.
- تمويل القرض المصغر: عبارة عن قروض مصغرة لفائدة المهنيين والمؤسسات الصغيرة الذين لا يستطيعون الحصول على الخدمات المصرفية لأسباب مختلفة أهمها : عدم وجود ضمانات العينية الكافية، توجه القروض، المقترحة لعملاء القرض المصغر ممن ينشطونا في المجال التجاري والتي تتوفر فيهم معايير مشروطة في العمل المصرفي بالدرجة الأولى أو تميل الاستغلال أو تمويل اقتناء عتاد ، الصيغة المتبعة في التمويل بقرض المصغر هي صيغة المشاركة (قصيرة ومتوسطة المدى) ، تتراوح مدة التسديد قصيرة المدى من 3إلى 12شهر ،وفي المشاركة المتوسطة المدى من 12شهر إلى 36شهر بمبلغ تمويل يتراوح من 50ألف دينار جزائري إلى 1000ألف دينار جزائري.
- التمويل بالقرض الحسن: قرض مصغر بطابع اجتماعي موجه لتمويل الأنشطة المحلية الصغيرة المنشئة من طرف النساء الماكثات في البيت أو المنظمات في شكل مجموعة متضامنة، يسدد القرض خلال مدة

12شهر، يقدر المبلغ الأقصى لتمويل الممنوح 50ألف دينار جزائري وإن كان عند نساء المجموعة يصل إلى 15 امرأة فإن مبلغ التمويل يصل إلى 750دينار جزائري.

المسؤولية الاجتماعية لبنك البركة: يسعى بنك البركة لتقديم يد العون والمساعدة الفئات المختلفة من المجتمع بالإضافة إلى أخلاقياته التجارية ومسؤولياته الاقتصادية التي تظهرها مختلف المشاريع منتجات الخدمات العمليات البنكية، كما يكون على مدار السنة بنشاطات تهدف إلى تطوير الاجتماعي في مختلف أشكاله من أجل إبراز روح المواطنة التي يتشبع بها حيث تتطابق فكرة المؤسسة المصولة مع أحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية التي تحكم نشاطها.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر الائتمانية في بنك البركة

تعتبر إدارة المخاطر الائتمانية تجربة حديثة في بنك البركة، حيث كانت تتم على مستور مجموعة البركة، أين يتم تحليل وتقييم مستوى المخاطر، واتحاد القرار، إما بعد الأزمة المالية العالمية في سنة 2008 فان ذلك أصبح ممكنا على مستوى بنك البركة الجزائري، وهذا ما سوف نتعرض إليه من خلال المطالب التالية: (المخاطر الائتمانية في صيغة المرابحة وكيفية التحوط منها) المطلب الأول (دراسة بنك البركة لمخاطر الائتمان لاحد العملاء) المطلب الثاني

المطلب الأول: المخاطر الائتمانية في صيغة المرابحة وكيفية التحوط منها

إن التمويل بصيغة المرابحة لا يخلو من مخاطر الائتمان وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب

الفرع الأول: وتحليل المخاطر الائتمانية

إن السبب الرئيسي للمخاطر الائتمانية في صيغة المرابحة ناتج عن عدم سداد العميل لمستحقاته، وعليه فان بنك البركة يعتمد في تحليل مخاطر الائتمان من خلال دراسة مختلف الوثائق المقدمة من طرف العميل والتي يأتي في مقدمتها طلب القرض الاستهلاكي والذي يتضمن العديد من البيانات المتعلقة بالعميل ، والتي تسمح للبنك بمعرفة ما إذا كان العميل قادرا على السداد بصورة مبدئية ، وبعد الموافقة عل الطلب يقوم البنك بالاطلاع عل الملف المقدم من طرف العميل وذلك للتأكد من صحة مأتم التصريح به ، وعلى هذا الأساس يقوم البنك بتحليل المخاطر الائتمانية وذلك من خلال ما يلي :

1_ شهادة عمل: يشترط أن يكون للعميل منصب عمل دائم وهو ما يضمن للبنك وفاء العميل لجميع مستحقاته ودوم الوقوع في التعثر

2 _ كشف الراتب: ويكون ل 3 أشهر أخيرة وذلك للتأكد من مكونات الأجرة والتي قد تحتوي في بعض الأحيان على العلاوات التي يشترط إن تكون منتظمة

3 _ الضمان الاجتماعي: يجب إن يكون العميل مصرح لدى مصلحة الضمان الاجتماعي مع ذكر المبلغ المصرح به وذلك لتفادي ملفات المجاملة.

4_ كشف الحساب: ويكون ل 3 أشهر الأخيرة حيث من خلاله تظهر مختلف الديون المترتبة على العميل من خلال الإقساط التي تدفع شهريا وبصفة منتظمة وهو ما يقلل مخاطر عدم السداد

5_ شهادة عائلية وذلك لمعرفة الحالة العائلية للعميل على سبيل المثال شخص يتقاضى اجر قدرة 40000 دينار جزائري ولديه 7 أولاد فان البنك لا يقوم بتمويله لأنه قد يجد صعوبة في السداد اضافة إلى ذلك تعدد الزوجات

6_ تصريح إبرام الذمة من الديون: تكمن أمهينه فيما إذا كان للعميل ديون في الذمة لان تراكم الديون يؤدي إلى التعثر.

وفي الحالة المدروسة فان العميل هو عميل متعاقد لذا عليه إحضار شهادة تقاعد بدلا منكشف الراتب وذلك لمعرفة المبلغ الذي يفتضاه.

كما يتعهد العميل بإبلاغ البنك بتغير إي معلومة المعلومات فذلك في غصون 8 أيام لاتحاد الإجراءات اللازمة من طرف البنك.

الفرع الثاني: كيفية التحوط من المخاطر الائتمانية في صيغة المرابحة

بما إن صيغة المرابحة من صيغ القائمة عل المدينات وبالتالي فهي لا تخلو من مخاطر الائتمان ويمكن تلخيصها فيما يلي

جدول رقم :1 يوضح المخاطر وكيفية التحوط منها

المخاطر	أسلوب التحوط
نكول العميل عن شراء السيارة: إن نكول العميل عن شراء سيارة يوقع البنك في مخاطر الائتمان لأنه يتحمل الخسارة وذلك بقيمة السيارة المشتاة.	يلجأ البنك إلى اشتراط إلزامية الوعد بالشراء في عقد المرابحة، مع اشتراط هامش الجدية وهو عبارة عن دفعة ضمان قابلة للاسترداد يقومك البنك بتلقيها قبل إبرام العقد كما انها تعرف بالمساهمة الشخصية الإجبارية
خطر مماطلة العميل في التسديد: إن تأخر العميل عن التسديد ما عليه من التزامات تجاه البنك يؤدي إلى مخاطر الائتمان.	يقوم البنك بفرض غرامات على العميل المماطل وتكون هذه الغرامات على المبلغ المستحق الغير مدفوع في الأجلال المتفق عليها حيث يقوم البنك بوضع هذه الغرامات في حساب قيد التصفية لتحويلها للإعمال الخيرية والجمعيات.
سرقة السيارة أو تعرضها لحادث: يوقع البنك في مخاطر الائتمان وذلك لان العميل لم يسدد جميع الإقساط المترتبة عليه بحي إن الخسارة تكون أكبر بالنسبة للبنك	يفرض البنك عل العميل تامين السيارة ضد كافة المخاطر مع الانابة لصالح البنك حتى يتسن للبنك سحب المبلغ الإجمالي للتعويض بنفسه مع اقتطاع مبلغ التمويل الذي مول به العميل ومنح الباقي للعميل

خطر بيع سيارة: بيع السيارة من قبل العميل وذلك قبل دفع جميع الإقساط المترتبة عليه	يقوم البنك برهن السيارة لصالحه حتى لا يتمكن العميل من بيع السيارة قبل انتهاء مدة التمويل.

قد يتعرض بنك البركة إلى خطر عدم السداد وذلك لتوقف العميل عن الدفع إما بصفة دائمة أو مؤقتة ويرجع ذلك إلى زيادة نفقات العميل بظهور نفقات استثنائية (مرض ، حادث ، عملية جراحية ... الخ) كما قد يكون حتى بسبب الطرد من العمل وفي هذه الحالة يقوم البنك بمجموعة من الإجراءات والمتمثلة في إرسال إخطار أول بعد 45 يوم من التاريخ المتفق عليه للتسديد وذلك من اجل تنبيه في السداد فان لم يتم الدفع يقوم البنك بإرسال إخطار ثاني قانوني وذلك بعد 45 يوم من تاريخ إرسال الإخطار الأول وفي حال لم يسدد يحول البنك الملف إلى المديرية الشؤون القانونية من اجل متابعة إجراءات التحصيل ، كما يقوم أيضا بالحجز على الحساب البريدي أو البنكي للعميل حيث تقوم مديرية الشؤون القانونية بإرسال الملف إلى شركة التامين من اجل التعويض .

خطر عدم الالتزام بمبادئ الشريعة الاسلامية إن التشريع المصرفي الجزائري لا يسمح للبنوك بالوساطة التجارية بل بالوساطة المالية فقط، وبالتالي فهو لا يمتلك السيارة تملكا عينيا، في حين ان تملك السيارة قبل بيعها يعتبر شرطا ضروريا لجواز عقد بيع المرابحة.

وفي هذه الحالة يقوم البنك بتملك السيارة تملكا حكميا، إي من خلال الوثائق، وذلك من خلال تحرير الفاتورة النهائية باسم البنك لفائدة العميل.

المطلب الثاني: دراسة بنك البركة لمخاطر الائتمان لاحد العملاء

في هذا المطلب سنتناول دراسة حالة لمخاطر الائتمان في بنك البركة للتعرف على آليات ادارة المخاطر الائتمانية في البنك وطرق التحوط منها خلال النقاط التالية:

الفرع الأول: طلب منح الائتمان في بنك البركة وتحليل مستوى المخاطر الائتمانية

أولا: طلب منح الائتمان في بنك البركة

يتقدم العميل لبنك البركة بطلب منح الائتمان مرفقا طلبه بالوثائق المحاسبية والمالية لثلاث سنوات ماضية (2020-2021-2022)، والتي توضح حاله المالية، حيث يحدد العميل قيمة الائتمان المطلوبة ونوع الصيغة التمويلية (شراء أجهزة الكترونية منزلية من نوع X مرابحة)

يقوم البنك بإحالة طلبه للجنة ادارة المخاطر الائتمانية لتشخيص طلب الائتمان، ومعرفة مستوى المخاطر الائتمانية لتشخيص طلب الائتمان، ومعرفة مستوى المخاطر الائتمانية ومن ثم تحديد الأساليب التحوطية الممكن استخدامها في حالة قبول الطلب.

ثانيا: تحليل مستوى المخاطر الائتمانية

تقوم لجنة ادارة المخاطر في بنك البركة بتحليل المخاطر الائتمانية للعميل طالب التمويل لتحديد مستور المخاطر لطلب الائتمان، وفقا للخطوات التالية:

1- تقييم الجانب النوعي للعميل طالب الائتمان

خدم بنك البركة لتقييم الجانب النوعي لمخاطر الائتمان للعميل طالب التمويل المعايير الموضحة في الجدول الموالي بحيث يقوم بتنقيط كل معيار كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم 2: معايير تقييم الجانب النوعي للعميل طالب الائتمان

المؤشر	المعيار	القيمة	النقطة
الجانب القانوني	مصدر الأموال	وطنية	10/7
	الشكل القانوني	شركات ذات مسؤولية محدودة	15/6
الإدارة	المساهمة	عائلية	15/15
	وجود نظام معلومات	نعم	10/10
	وجود نواب فالإدارة	مضمون	5/5
خبرة المسيرين	الكفاءة والتكوين	جيد	15/15
	الخبرة	جيد	15/15
استقرار نشاط القطاع	دعم الدولة	لا يوجد	5/0
	نوع النشاط	توسعي	40/20
	التأثير التكنولوجي	ضعيف	20/15
المؤسسة في القطاع	الخبرة	5_10 سنوات	20/15
	المنافسة	قوية	5/5
	مصادر التموين	متنوعة	15/15
	منتوجات المؤسسة	متنوعة	10/10

	مرونة الإنتاج	متوسطة	20/10
سهولة الحصول عل التمويل	سهولة الحصول على السلع	صعبة	20/5
	مدى تضامن الشركات الزميلة	جيدة	30/30
	ثروة المساهمين أو الشركاء	مقبولة	50/30
العلاقة مع البنك	التدفقات النقدية	جيدة	60/60
	حالات عدم التسديد	غير موجودة	40/30
وضعية الزبون تجاه الإدارة	الديون الضريبية	مسددة في وقتها	40/40
	الديون الشبه الضريبية	مسددة في وقتها	30/30
التسديد والضمانات	مصادر التسديد	متجانسة	40/30
	الضمانات	مقبولة	40/30
	سيولة الضمانات	متوسطة	40/15
المجموع	_	_	600/533

إن مجموع نقاط التي تحصل عليها العميل طالب الائتمان من خلال التحليل النوعي للمعلومات التي قدمها للمصرف هو: 600/533 نقطة.

2- تقييم الجانب الكمي للعميل طالب الائتمان

يقوم بنك البركة بحساب النسب المالية من اجل إعطاء نقطة للعميل، وقبل ذلك يقوم البنك بحساب المؤشرات المالية الموضحة في الجدول المولي التي تساعده في حساب النسب المالية كما يلي:

جدول رقم 3: حساب المؤشرات المالية

المؤشر	2020	2021	2022
الأموال الخاصة	172448	164739	142718
ديون طويلة ومتوسطة الأجل	56	0	0
الأموال الدائمة	172504	164739	142718
صافي القيم	248490	314270	275039
رأس المال العامل	-75986	-149531	-1323321

احتياجات رأس مال العامل BFR	217205	603935	721830
الخزينة	-293191	-753466	- 854151
الأصول المتداولة	2893206	2339183	2584875
الأصول المتداولة ماعدا المخزون	374826	258273	389357
الديون قصيرة الأجل	2968072	2488715	2717195
ضافي القيم + BFR	465695	918205	996869
رقم الأعمال خارج الرسم	9981032	7586075	6247220
الاستهلاكات	9550352	7065210	5816856
القيمة المضافة	415650	413660	328132
نتيجة الاستغلال	45659.25	38301	33489
EBE	243342	260376	199588
قدرة التمويل الذاتي CAF	59250.25	62513	59933

من خلال المؤشرات المحسوبة في الجدول يقوم البنك بحساب النسب المالية التي على أساسها تحدد نقطة التحليل الكمي، حيث يقوم بنك البركة بحساب النسب المالية التالية:

1_ حساب النسب الهيكلية

- **نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة 100x/ مجموع الأصول**

نسبة الاستقلالية المالية (2020) = 172448 x100/576314= 5.49

نسبة الاستقلالية المالية (2021) = x164739 100/2859914= 6.21

نسبة الاستقلالية المالية (2022) = x142718 100/2859913=4.99

_ **معدل التمويل بالديون = ديون طويلة الأجل /قدرة التمويل الذاتي**

(2020) = 56 59250.25 = 0

(2021) = 0 / 622513 =0

(2022) = 0 /59933 = 0

من خلال هذه النسب نلاحظ أن العميل لا يعتمد على الديون طويلة الأجل لتمويل استثماراته

_نسبة التمويل الدائم = رأس المال العامل x100/الأصول المتداولة

(2020) = -75986 x 360 /9981032 =7.51-

(2021) = -149531 x 360 /7586075 =25.82-

(2022) = -132321 x 360 /6247220 =27.93-

2-_ حساب نسب السيولة

نسبة التداول = الأصول المتداولة /الخصوم المتداولة

(2020) = 2893206 x 100 / 2968072 = 97.48.

(2021) = 2339183 x 100 / 2488715 = 93.99

(2021) =2584875 x 100 / 2717195 = 95.13

نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة _ المخزونات /الخصوم المتداولة

(2020) = 886563 x 100 / 2968072 = 29.87

(2021) = 330004 x 100 / 2488715 = 13.26

(2022) = 669245 x 100 /2717195 = 24.63

نسبة السيولة الفورية = القيم الجاهزة

(2020) = 2147994 x 100 /2968072 = 72.37

(2021) = 2372741 x 100 /2488715 = 95.34

(2022) = 256338 x 100 / 2488715 = 10.30

العميل لا يعاني مشكلة في نسبة السيولة في سنتي 2020/ 2021 بل يحقق فائض، أما في سنة 2022 نلاحظ انخفاض في نسبة السيولة.

3_ نسب النشاط

معدل دوران المخزون =المخزون x 360 / المبيعات

(2020) =2006643 x360 / 9981032 = 72.37

(2021) = 2009179 x 360 / 7586075=95.3

(2022) = 2047950 x 360 /6247220 =11039

من خلال مقارنة هذه النسب بالنسب النمطية (38يوم) نلاحظ بأن العميل يجد صعوبة في تصريف منتجاته.

معدل دوران العملاء = الذمم المدينة 360 /المبيعات

(2020) = 3.94 = 9981032 /360 X109236 يوم

(2021) = 4.52 = 7586075 /360 X 95247 يوم

(2022) = 9.37 = 6247220 / 360 X162601 يوم

من خلال حساب معدل دوران العملاء نلاحظ بأن العميل ينتهج سياسة صارمة في تحصيل مستحقاته

ديون على الموردون = الموردون 360X/ المشتريات

(2020) = 35.99 = 9550352/ 360 X 954835 يوم

(2021) = 15.53 = 7065210/ 360 X305930يوم

(2022) = 20.94 = 5816856/ 360 X 338324 يوم

من خلال هذه النسب نلاحظ بأن فترة التسديد الممنوحة من طرف الموردين تزيد عن فترة التحصيل التي يمنحها العميل لزبائنه، هذا ما يضمن للعميل السيولة اللازمة لتسديد مستلزماته

معدل دوران رأس المال العامل = رأس المال العامل X 360 / المبيعات

(2020) = _ = 2.74 = 9981032/360 X 75986

(2021) = _ = 7.10 = 7586075/ 360 X149531

(2022) = _ = 41.60= 6247220/ 360 X 132321

-معدل دوران احتياجات رأس المال العامل = احتياجات رأس المال العامل X 360/المبيعات

(2020) = 7.83= 9981032 / 360 X243342

(2021) = 28.66= 7586075 / 360 X 260376 (2022)= 26037 X 360 / 6247220 = 41.60

من خلال حساب هذه النسب ومقارنتها بالنسب النمطية نلاحظ كفاءة العميل في استغلال رأس المال العامل في زيادة الربح.

4_ نسب المردودية

نسبة القيمة المضافة إلى المبيعات = القيمة المضافة X 360 / المبيعات

(2020) = 4.16= 9981032 /100 X 415650

(2021) = 5.45= 7586075 / 100 X 413660

(2022) = 5.25 = 6247220 / 100 X 328132

نسبة فائض الإجمالي للاستغلال إلى احتياجات رأس المال العامل وصافي القيم = فائض الاستغلالX 100/ (صافي القيم + احتياجات رأس المال العامل)

(2020) = 52.25 = 465695/ 100 X 243342

(2021) = 260379 X 100 / 918205 = 28.36

(2022) = 199588 X 100 / 996869 = 20.02

العائد على الأصول = النتيجة الصافية X 100 / مجموع الأصول

(2020) = 45659.25 X100/ 3141129 = 1.45

(2021) = 3801 X 100 / 2652802 = 1.44

(2022) = 33489 X 100 / 2860080 = 1.17

بمقارنة نسبة العائد على الأصول بالنسب النمطية لبنك البركة (3.7) فإننا نلاحظ انخفاض في العائد على الأصول للعميل.

نسبة التمويل الذاتي = قدرة التمويل الذاتي / مجمع الأصول

(2020) = 59250.25 X 100 /314129 = 1.89

(2021) = 62513 X 100 /2652802 = 2.36

(2022) = 59933 X 100 /2860080 = 2.10

من خلال حساب هذه النسب ومقارنتها بالنسب النمطية نلاحظ بأب، موارد العميل الذاتية لا تكفي لتمويل استثماراته.

تعدما يقوم بنك البركة بحساب النسب المالية السابقة يقوم بإعطاء كل قيمة نقطة يحددها حسب مقاييس خاصة به يمكن توضيحها في الجدول رقم 3 الموالي:

النسب المالية	2020		2021		2022	
	القيمة	النقطة	القيمة	النقطة	القيمة	النقطة
الاستقلالية المالية	5.49	5	6.21	5	4.99	5
نسبة التمويل الدائم	99.97	30	100	30	100	30
معدل التمويل بالديون	7.51	5	25.82	10	2.793	10
صافي الخزينة	0.00	5	0.00	5	0.00	5
السيولة المتداولة	97.48	40	93.99	40	95.13	40
السيولة السريعة	23.87	8	13.26	5	24.63	8
السيولة الفورية	72.37	8	95.34	10	10.30	2
معدل دوران المخزون	72.37	5	95.34	7	110.39	7
متوسط فترة الاستحقاق	3.94	20	4.52	20	9.37	20

معدل دوران رأس المال العامل	-2.74	0	-7.10	0	-7.63	0
معدل دوران احتياجات رأس المال العامل	7.83	10	28.66	8	41.60	4
ديون الموردين	35.99	6	15.59	4	20.94	4
القيمة المضافة	4.16	1	5.45	1	5.25	1
نسبة فائض الإجمالي للاستغلال إلى احتياجات رأس المال العامل وصافي القيم	52.25	28.36	20	20	20.02	20
العائد على الأموال	1.45	1	1.44	1	1.17	1
نسبة التمويل الذاتي	1.89	1	2.36	0.00	2.10	1
المجموع	0.00	185	0.00	187	0.00	178

كما يوضح هذا الجدول مجموع نقاط العميل من خلال التحليل الكمي.

الفرع الثاني: كتابة تقرير مستوى المخاطر الائتمانية في طلب الائتمان المقدم للبنك

بعد إجراء البنك التحليل الكمي والنوعي واستخلاص عدد نقاط العميل، يقوم بجمع عدد نقاط التحليل وقسمتها على 1000، أي مجموع نقاط التحليل النوعي والكمي (600+400) للوصول إلى النقطة الأخيرة ومن تم استخلاص مستوى المخاطر الائتمانية، كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم 4: تصنيف مستوى مخاطر العميل من سنة2020 إلى سنة 2022

السنة	مجموع النقاط	النقطة النهائية	التصنيف
2020	718	%71.8=1000/718	4
2021	720	%725=1000/720	4
2022	711	%71.1=1000/711	4

حسب التقييم الداخلي للبنك البركة فان مستوى المخاطر الائتمانية للعميل طالب التمويل هو تحت المتوسط لأنه ينتمي الى المجال [65 %_75%]

بعدما تم تحديد درجة المخاطر الائتمانية لطلب التمويل، تقوم اللجنة بتحديد آليات التحوط المناسبة لهذه الدرجة، وفي هذا النوع (درجة المخاطر تحت المتوسط) اقترحت لجنة ادارة المخاطر الائتمانية لبنك البركة استخدام إجراءات صارمة للتعامل مع هذا العميل، حيث قامت طلب ضمانات أخري بالإضافة إلى الضمانات المقدمة.

في الأخير ترسل لجنة ادارة المخاطر الائتمانية لمجلس ادارة البنك تقرير مستوى المخاطر الائتمانية لطلب الائتمان المقدم من اجل اتخاذ قرار منح أو رفض الطلب.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لمخاطر الائتمان في بنك البركة الجزائري استنتجنا مجموعة من النتائج نوجزها في النقاط التالية:

يعتمد بنك البركة على صيغ التمويل قصيرة ومتوسطة الأجل لتمويل احتياجات عملائها أي صيغ المدينات لأنها تحقق ربحا مجزيا بمستوى مخاطر أقل.

لا توجد هناك اختلافات جوهرية بين اساليب ادارة المخاطر الائتمانية في بنك البركة عن الأساليب المستخدمة في البنوك التقليدية، إلا فيما يخص تلك التي لا تتوافق مع ضوابط الشريعة

الخاتمة

المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية مصرفية لا تتعامل بالربا خلافا لما هو في البنوك التقليدية مساهمة في التنمية الشاملة في الأمة من خلال تقديمها للخدمات المصرفية وتمويلها للاستثمار في صيغ تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية ،حتى يتمكن المصرف الإسلامي من إدارة المخاطر بشكل جيد لا بدا من توفر ركائز أساسية في الصرف منها بيان الرسالة والقيم الجوهرية للمصرف الإسلامي، العالون متحمسون يفقهون بأهداف المصرف ووجود استراتيجيات وإجراءات واضحة وشاملة توفر معلومات بشكل دائم ومنتظم للإدارة وتوفر سجلات محاسبية ومستنديه مناسبة إن عمل هذه المصارف والقيود التي تلتزم بها تطبيق لمبادئ الشريعة الإسلامية ’، وإدارة هذه المخاطر

تخفيفا للخسائر التي قد تلحقها وتحويلها إلى فرص للربح وخاصة في مخاطر الائتمان وللمصارف الإسلامية أساليب لمواجهة هذه المخاطر منها الضمانات والتأمين التكافلي.

ومن هذا أصبحت تواجه البنوك مخاطر مصرفية متنوعة تفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى أخر إن حسن تقييم وتحليل ودراسة ومن ثما إدارة مجمل المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمرار في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية.

كما أن يعمل مصرفي مهما كانت البيئة التي يعمل فيها فإنه يحمل في طياته الكثير من المخاطر كونه يمنح الائتمان، لذلك ينبغي مراعاة بعض الإجراءات المصرفية فيما يتعلق بمنح الائتمان وهي وجود سياسية ائتمانية معتمدة وواضحة المعالم من قبل مجلس إدارة المصرف، ومراجعة جميع التسهيلات الممنوحة لزبائن ووجود نظام جيد للمخاطر، ومتابعة الائتمان بعد منحه للتأكيد من استخدامه للغرض الذي منح من أجله.

على الرغم من اختلاف الأنشطة المصرفية التقليدية عن الأنشطة المصرفية الإسلامية إلى أن أسس إدارة مخاطر المصرفية والمحاور الرئيسة (مراحل إدارة مخاطر الائتمانية الطرق العلاجية) لا تختلف كثيرا إلا فيما يتعارض مع ضوابط العمل المصرفي الإسلامي لذا يجب انتهاز الفرصة لاكتساب الخبرة وخلق أنظمة إدارة المخاطر الخاصة بالمصارف الإسلامية

النتائج

-المصارف الاسلامية هي عبارة عن مؤسسات مالية تقوم بدور الوساطة المالية من خلال جدب مدخرات الأفراد والمؤسسات وتوظيفها واستثمارها وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية بهدف تحقيق التنمية والعدالة والتكافل الاجتماعي.

-تنوع مصادر الأموال في المصارف الاسلامية بين المصادر الداخلية والمصادر الخارجية والمصادر الأخرى، حيث تعد هذه الموارد القاعدة التي تقوم عليها المركز المالي للمصرف الذي يعمل جاهدا على دعمها

باستمرار. غير أن الطبيعة المميزة للمصارف الاسلامية تجعلها أكثر حرصا في استقطاب الأموال وتنميتها.

-لا يوجد اختلاف في معنى الائتمان في المصارف الاسلامية والبنوك التقليدية، فالثقة هي أساس العلاقة القائمة بين المصرف وعملائه. غير أن الائتمان في المصارف الاسلامية هو دين بالذمة ناتج عن تمويل إسلامي، وهو مرتبط بنشاط حقيقي.

-تواجه المصارف الاسلامية المخاطر الائتمانية في كل عملياتها، فهي تواجه هذا النوع من المخاطر في صيغ التمويل القائمة على عقود المداينة، أكثر من صيغ التمويل القائمة على عقود المشاركات.

-يعود سبب تعرض المصارف الاسلامية للمخاطر الائتمانية لتأخر العميل ف سداد التزاماته إما بسبب تراجع قدرته المالية أو تأخر في إيداع قيمة الائتمان، وقد يكوم راجعا للمماطلة العميل في دفع مستحقات المصرف.

-تكتسب المخاطر الائتمانية في الصناعة المصرفية الاسلامية وضعا خاصا بالمقارنة بنظيرها التقليدية انطلاقا من مبادئها وأسس عملها، الذي جعلها عرضة لهذا النوع من المخاطر أكثر من مثيلتها التقليدية.

-تقوم المصارف الاسلامية بإدارة مخاطرة الائتمانية التي تتعرض لها عند ممارستها لأنشطتها المصرفية وفقا للمعايير والممارسات العالمية التي تتوافق مع المبادئ الشريعة الاسلامية من جهة ومعايير المؤسسات المالية الاسلامية من جهة أخرى.

وما يثبت صحة الفرضيات المقدمة:

المصارف الاسلامية تواجه مخاطر الائتمان أعلى من مثيلتها التقليدية، لأنها تفتقر إل طرق معالجة مخاطرة الديون ضمن نطاق مباح.

تستخدم المصارف الاسلامية اساليب متميزة لإدارة مخاطر الائتمانية تتوافق مع اسس عملها.

اقتراحات

من خلال هذا البحث يمكن المساهمة في الاقتراحات التالية:

-التقيد بالأنظمة والإجراءات العمل بتطبيق متطلبات إدارة المخاطر تناسب نشاط المصارف الاسلامية.

-تطوير أو خلق نماذج إحصائية لإدارة المخاطر توافق طبيعة نشاط المصارف الاسلامية.

المراجع

- **قائمة الكتب**

- احمد بن الأمين العمراني، اختبارات ابن رشد الحفيد الفقهية في بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج1، ط1، دار بن حزم، لبنان ،2011.
- إبراهيم متولي حسن المغربي، الآثار الاقتصادية لتمويل المخاطر بالعجز، ط 1، دار الفكر الجامعي ، 2010.
- جهاد همام، إدارة العمليات المصرفية، ط1، دار المجد، الأردن ،2016.
- جهاد همام، إدارة العمليات المصرفية، ط1، دار المجد
- – عائد فضل، المصارف الاسلامية دراسة علمية فقهية للممارسات العلمية، ط2، الدار الجامعية، بيروت، 2007.جنجل احمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، الفصل 11، دار النهضة العربية، بيروت، د س.
- حيدر حردان، الاقتصاد الإسلامي .1، دار وائل، الأردن.
- ريمون يوسف فرحات، المصارف الاسلامية، ط1، منشورات الحلبي، لبنان، 2004.
- طارق الله خان، حبيب، ادارة المخاطر تحليل فضليل في الصناعة المالية والاسلامية، المعهد الاسلامي للتنمية البحوث والتدريب، د.ط، جدة ، 2003.
- عادل عبد الفضيل عبيد، نظرية الخسارة في المصارف الاسلامية، د.ت، دار التعليم الجامعي جامعة الأزهر، الإسكندرية، د.ط.
- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الاسلامية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة ،2004، د.ت.
- عبد الرزاق رحيم جدي إلهيتي، المصارف الاسلامية بين النظرية والتطبيق، ط 1، دار أسامة، عمان ، 1998.
- عبد السميع المصري، المصرف الاسلامي، ط1، دار التضامن. ،1988.
- عبد العظيم ابو زيد، بيع المرابحة وتطبيقاته المعاصرة في المصارف الاسلامية، ط1، دار الفكر، دمشق، 2004.
- عبد الستار أبو غدة، بحوث في المعاملات الأساليب المصرفية الاسلامية، ج3، دار عكاظ، جدة، ط1، 200-

- عبد الله العلايلي ابن منظور، لسان العرب المحيط، بيروت، 1988.
- عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ احمد جودة، ادارة الائتمان، دار وائل، ط1، عمان.
- عماد غازي، دور المصارف الاسلامية في تدعيم السوق المالي، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- غسان محمود إبراهيم، منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي، ط1، علم أم وهم، دار الفكر، دمشق، 2002.
- عبد الناصر براني أبو شهد، ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية، ط .1، دار النفائس، 2013، عمان.
- فارس مسدود، التمويل الاسلامي، د، ط، دار هومة، الجزائر.
- فليح حسن خلف، البنوك الاسلامية، ط1، عالم الكتب الحدي، عمان، 2006.
- قيصر عبد الكريم الهيتي، الهيتي، اساليب الاستثمار الاسلامي وأثرها على الأسواق المالية والبورصات، دار رسلان، دمشق، ط1، 2006.
- سمير الخطيب، قياس وإدارة البنوك، ط 1، منشاة المعارف، 2005.

– حسن احمد الحضري، البنوك الإسلامية، اجتراك ط2، 1995،

– محمد ابن عبد الله الشباني، البيوع الائتمانية بين الحل والحرمة، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية ،2003.

– محمد محمود العجلوني، البنوك الاسلامية احكامها مبادئها وتطبيقاتها المصرفية، د. ط، دار المسيرة، 2008.

– محمود المكاوي، اسس التمويل المصرفي الاسلامي بين المخاطرة والسيطرة، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة ،2009.

– محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الاسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية، ط 5، دار المسيرة، عمان، 2014.

– محمود عبد الكريم رشدي، القوى البشرية في المصارف الإسلامية.

- مهند حنا نقولا عيسى، إدارة مخاطر محافظ الائتمانية، دار الراية، عمان، ط1، 2010.

- نعيم نمر داوود، البنوك الاسلامية، ط1، دار البداية، عمان.

- يحياوي الهام وآخرون، المصارف الاسلامية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي، المجلة الحقيقي

- هاجر بورقيبة، هاجر زرارقي، ادارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية1، عمان، دار النفائس، 2014، 127.

المقالات والمجلات

- أسماء بن حميدة وحسيبة سميرة، المصارف الاسلامية كمحرك رئيسي في نشاط الصناعة المالية الاسلامية مصرف ألراجحي السعودي النموذجي، مجلة اقتصاد المال والإعمال، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، 20.

- أسيد الكلاني تكوين المخصصات في المصارف الاسلامية نظرة فقهية مجلة السلام للاقتصاد الاسلامي، العدد 02 ،2020.

-حنيش احمد، عباسي إبراهيم، دور المصارف الاسلامية في تعبئة الموارد المالية وتمويل التنمية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، ال عدد02 ، 2017.

-جبر إبراهيم الدوار، محمد نواف عابد، اية جمال زمو، إثر المخاطر الائتمانية على التدفقات النقدية في المصارف دراسة تطبيقية، المجلة الجزائرية لدراسات المالية والمصرفية، المجلد 12، العدد01، جامعة الأزهر، 12/ 222.

- رحالي حقيلة، بوخالفة رفيقة، التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد الى تنمية البشر، تيبازة.

- سمير جوتي، فأظل عبد القادر، التمويل بصيغة المشاركة في المصارف الاسلامية بين المزايا النظرية والعقبات في التطبيق، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، الجزائر، المجلد 14، العدد02، 2021.

- سمير الشاهد، البنوك الاسلامية رؤية مستقبلية، حولية البركة، مجلة متخصصة بفقه المعاملات والعمل المصرفي الاسلامي، خاصة بأحداث ندوات البركة، العدد 8.

- دياب عبد الكريم عقل. سناء محمد عثمان بشير، الإعادة في الزكاة وتطبيقاتها المعاصرة دراسة فقهية مقارنة، المجلة الاردنية في الدراسات الاسلامية، الأردن، المجلد 04، العدد04 ، 2007.

- عبد الرحمان مؤيدي، المصارف الاسلامية نشأتها وتطورها ومكانتها في الاقتصاد الاسلامي، مجلة الدراسات الاسلامية، الجزائر، العدد05، 2014.

- عبد الوهاب غردي، عوامل زيادة الادخار في الإسلام وأثرها في تفعيل دور المصارف الاسلامية في تحقيق الاستقلال الاقتصادي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الجزائر، العدد03، 2010.

- فوسفات علي وعبد الرحمان عبد القادر، التمويل في البنوك الاسلامية عوائده وضوابطه، دراسات اقتصادية، الجزائر، المجلد 1، العدد20، 2012.

– فتني مائة، إشكالية تسيير صيغ التمويل الاسلامي، مجلة العلوم المالية والإدارية، المجلد 4، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد1 ،2020.

-قصي علي عمار، منى خالد فرحات، إثر قرار الهيكل الاستثماري في الأداء المالي للمصارف التجارية، مجلة التنويع الاقتصادي، 2022.

– طاري عبد القادر، تومي إبراهيم، نظام التامين التكافلي ودوره في ادارة المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية، ماجة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الإعمال، المجل د01، تيبازة، العدد02 ، 2021.

–ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الإسكندرية ،2002.

- محمد الجموع قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية، مجلة الباحث، العدد 3، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، 2005.

*** المحاضرات**

- احمد صبحي العبادي، ضمان الودائع في البنوك الاسلامية، المؤتمر الدولي الأول للمالية الاسلامية، جامعة الأردنية، الأردن، 2013.

– فوزي محيرك، محاضرات في خصائص ومرتكزات الاقتصاد الإسلامي، ألقيت على الطلبة ثانية ماستر، محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم المالية والمحاسبة، جامعة حمه لخضر، الوادي، 2020/2019.

– مجذوب خيرة محاضرات في تقييم المشاريع، ألقيت على سنة ثالثة ليسانس مالية البنوك والتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة ابن خلدون تيارت ،2022-

– مفتاح صالح، ادارة المخاطر في المصارف السلامية، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف ، 22و23 أكتوبر 2009.

– ميمي جداني، سامية جداني، دور الحكومة في إدارة المخاطر في المصارف. ورقة مقدمة للملتقى الدولي استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف 25-26نوفمبر 2008.

*** الرسائل الجامعية**

– ابن حمدان الحاني، الائتمان في الاقتصاد الاسلامي، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية جامعة أم القرى، السعودية ،1998.

- أمال لعمش، دور الهندسة في تطوير الصناعة المصرفية الاسلامية، رسالة ماجستير، علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف ،2013 / 2014.

- عبد الرحمان عبد القادر فعالية نظام التمويل الاسلامي في مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016.

- سعد عادل، من عبد الرحمان ابن احمد بقري، مخاطر صيغ التمويل التجارية الاسلامية في البنوك السعودية، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والدارسات الاسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية ،2005.

- محمد عي محمد العقول، قياس كفاءة الأداء المالي للبنوك الاسلامية، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الاسلامية، السودان ، 1997.

*** المواقع الالكترونية**

- Mesure et gestion du risque de crédit dans les institutions financieres, Revue Banque, Paris, /.2003, Michel Deutsch et Joël Petey,

- Paris ; Dunod ; 1999,57-[1]Hubert de la Brulerie, Analyse Financière et risque de crédit,

MINISTRE DE L'AGRICULTURE DU DÉVELOPPEMENT RURAL ET DE LA PÊCHE
OFFICE ALGERIEIN INTERPROFESSIONNEL DES CEREALES
O.A.I.C/ E.P.I.C

(O.A.I.C - E.P.I.C) 05, Rue Ferhat Boussad-Alger
N° R.C : 99 .B.0009722-00/16.
CODE FISCAL : 099916000972246
ARTICLE D'IMPOSITION : 16025514004
COMPTE B.A.D.R N°: 003 000 60 000 803 3000.75 Agence centrale Amirouche - 060 . Alger

ORGANISME STOCKEUR : CCLS D'ELOUED

FACTURE PROFORMA/OAIC N°:543/2020

Mode de paiemer

Par:COMPTANT
N°:CH

Bancaire: ALBARAKA EL OUED

Doit :

Raison Sociale : BANK AL BARAKA ACOMP
Adresse : Z.I BAYADA W D EL OUED
N° R.C : 39/00-0[illegible] B 00
Code Fiscal : 0000[illegible]365
Art. D' imposition : 3[illegible]198

CODE	DESIGNATION / PRODUITS	Quantité (Q X)	Prix de Base (DA/QL)	Montant (DA)
0001	BLE DUR	0,00	2 280,00	0,00
0002	BLE TENDRE	6 160,00	1 285,00	7 915 600,00
		Montant de la Facture		7 915 600,00

ARRETEE LA PRESENTE FACTURE A LA SOMME DE :
SEPT MILLIONS NEUF CENT QUINZE MILLE SIX CENTS DINAR ALGERIEN

Période decadaire du :21 / 11/ 2020 au : 30/11/ 2020 *Fait à Eloued le 18/11/2020*

P/ LE DIRECTEUR GENERAL DE L'OAIC ET PAR DELEGATION

Scanné avec CamScanner

alBaraka

AGENCE ELOUED-(304)
CITE LASNAM EL-OUED
TEL : 032-21-82-18/99/03
FAX : 032-21-82-50

DOSSIER FINANCEMENT -EXPLOITATION

1-Demande de financement bien explicité sur sa destination
(anger per LC ou Remise...) en précisant le montant
Et la durée.
2-Présentation et renseignements commerciaux de l'affaire.
3-Qualifications-diplôme –Attestation-
4-Qualification du gérant (Diplôme-Attestation)
5-copies légalisées du registre du commerce principal et secondaire s'il ya lieu.
6-statut légalisé.
7-BOAL+publicité du journal
8-Acte de naissance n°12 du gérant.
9-Copie de la CIN/PC en cour de validité.
10-Bilans avec toutes les annexes avec explication des postes
(Dettes-créances-stocks-impôts)
11-Rapport commissaires aux comptes deux dernières années.
12-Situation comptable récente signe par comptable.
13-Copies déclaration G50 l'exercice en cours et le dernier exercice.
14-Acte de propriété ou de jouissance du siège de la société.
15-Plan de trésorerie de l'année en cours et l'année prochaine.
16-Plan de charge (bons de commandes) + Les copies ODS
17-Contrats ou conventions en cours.
18-Mise à jour : CNAS, CASNOS, CACOBATPH.
19-Extrait des rôles des impôts récents.
20-Matricule fiscale MF+ matricule NIS délivré de l'ONS+ Carte magnétique.
21-les garanties proposées pour la banque avec permis de construction.
22-Planning d'importation pour les unités de production ou les importateurs.
23-Liste du matériel avec les copies Cartes d'immatriculation
24-Liste des effectifs avec la déclaration CNAS
25-Liste des fournisseurs
26-Liste des clients avec copies des factures.
27- Relève de compte bancaire

Scanné avec CamScanner

جـــدول الاستحـــــقـــاق

Echéancier de remboursement

Agence : El-Oued
Cité El-Asnam El-Oued

Tél : 032 21 82 01
Fax : 032 21 52 78

Informations sur le client :	
N° CIF	[redacted]
Nom ,prénom ou raison sociale:	SARL [redacted] ALIMENTAIRE
Adresse :	[redacted]

Caractéristiques du financement :	
N° de facilité	441
Montant de la facilité	100,000,000.00
Montant de l'utilisation	7,915,600.00
Date de l'utilisation	19/11/2020
N° de l'opération	2609
Nature du financement	Mourabaha matière première & marchandise
Nombre de paiements	1
Période de différé (jours)	
Périodicité de paiements	2 Mois
Taux de TVA	19 %

N° الرقم	Date d'échéance تاريخ الاستحقاق	Echéance (HT) الدفعة المستحقة خ.ض	Montant TVA مبلغ الضريبة	Echéance (TTC) الدفعة المستحقة	Capital restant مبلغ الأصل المتبقي
1	30/12/2020	7,996,734.90	15,415.63	8,012,150.53	0.00
Total		7,996,734.90	15,415.63	8,012,150.53	

Signature du client (précédé par la mention : Lu et approuvé)

الملخص

هـدفت هـذه الدراسـة علـى الوقـوف علـى المخـاطر الائتمانيـة المتعلقـة بـالتمويلات المخصصـة للاسـتغلال للمؤسسـة الاقتصـادية ومـن أجـل ذلـك اتبعنـا أسـلوب الوصـفي مـن أجـل وصـف العمليـات وكـذلك مـن خـلال دراسة حالة بنك البركة وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

-المصارف الإسلامية هي عبارة عن مؤسسات مالية تقوم بدور الوساطة المالية من خلال جد مدخرات الأفراد والمؤسسات وتوظيفها واستثمارها وفق لأحكام الشريعة الإسلامية بهدف تحقيق التنمية والعدالة والتكافل الاجتماعي وتنوع مصادر الأموال في المصارف الإسلامية بين المصادر الداخلية الخارجية، حيث تعد هذه الموارد القاعدة التي يقوم عليها المركز المالي حيث تواجه المصارف الإسلامية المخاطر الائتمانية في كل عملياتها، فهيا تواجه هذا النوع من المخاطر في صيغ التمويل القائمة على عقود المداينة.

-يعود سبب تعرض المصارف الإسلامية للمخاطر الائتمانية لتأخر العميل في سداد التزاماته إما بسبب تراجع قدرته المالية أو أخر في إيداع قيمة الائتمان، وقد يكون راجع لمماطلة العميل دفع مستحقات المصرف.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر، بنوك إسلامية ، مخاطر الائتمان

Abstract

This study aimed to identify the credit risks related to the funds allocated for the exploitation of the eonomic institution, And for that they followed the descriptive mehod in order to describe the operations, as well as throuh a case study of al baraka banka, and we reached the following results and islamic bankc are fi nancial institutions that play the relole of financial intermediation by finding the savings of individuals and instititions/ employing and envesting them in accordancewethd provisions of islamic law/ with the aim of ashieving reconciliation/ gustice and socal solidarity.

-the diversity of sources of finds in islamic banks betwwenn internal and external sources as these resources are conidered the base on which the financhal position is based.islamic banks face cred limitaions in all their operatons.

-they fac this type of risk in financing formulas based on credit contracts. The reason for exposure of islamic banks to credit risks is due to the customer's delay in paying his financial abiliy or another way to deposit the credit value/ and it may be due to the customer's delay in paying dues.

Keywords : Risk Management, Islamic banks, credit risk